فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة

السبت 26 محرم 1447هـ 11 يوليو/ تموز 2026 Saturday 11 July | العدد 6443 | 14 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS

أمن المقاومة: الاستهدافات الأخيرة في غزة سببها الهواتف النقالة 3

داليا جرغون.. معلمة الأطفال التي تحلم بالوقوف مجددًا 2

«أوتشا»: عنف المستوطنين والاحتلال يزيدان التهجير

رام الله/ فلسطين:
أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، أمس، أن اعتداءات المستوطنين وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى ازدياد 2

وسط خروقات متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار

إصابات بين مدنيين وطواقم طبية بنيران الاحتلال في غزة

غزة/ فلسطين:
أُصيب عدد من المدنيين، بينهم موظفون في الطواقم الطبية، أمس، من جراء استهدافات وإطلاق نار من قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، في وقت تواصل فيه قوات الاحتلال خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، عبر القصف وإطلاق النار والتوغلات المحدودة.
وأفادت مصادر محلية وطبية بأن موظفين من الطواقم الطبية في مستشفى كمال عدوان شمال قطاع غزة أُصيبوا جراء إلقاء طائرة مسيّرة إسرائيلية قنبلة متفجرة في محيط المستشفى، ما أدى إلى وقوع إصابات بين العاملين.
وحذرت وزارة الصحة الفلسطينية من استمرار الاستهدافات الإسرائيلية بحق الطواقم والمنشآت الصحية، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لوقف ما وصفته بالاعتداءات المتواصلة 2

حسام حسن مدرب مصر يرفع علم فلسطين خلال وصول المنتخب المصري إلى القاهرة أمس (فلسطين)

القاهرة/ وكالات:
حظيت بعثة المنتخب المصري لكرة القدم باستقبال جماهيري جارف فور عودتها أمس، عبر مطار العلمين الدولي بالساحل الشمالي، محملة بإنجاز تاريخي غير مسبوق بعد نجاحها في بلوغ دور الستة عشر لنهائيات كأس العالم 2026 لأول مرة في تاريخ الكرة المصرية.
واحتشد الآلاف من عشاق ومحبي منتخب مصر خارج أسوار المطار، حاملين الأعلام واللافتات التي تُشيد بالأداء البطولي للاعبين، وكان من أبرزها عبارة «رجالة مصر شرفتونا»، إلى جانب رفع صور قائد الفريق النجم محمد صلاح مصحوبة بعبارات الشكر 11

قوات الاحتلال تعتقل مفتي القدس وتسلمه قرارا بالإبعاد عن الأقصى 3

إبادة طبية

رأفت لبد.. الطبيب الذي بقي إلى جوار مرضاه حتى غيّبه القصف 5

من الميدان

من تل السلطان إلى المجهول.. عامان من الانتظار بحثًا عن نضال الصوفي 7

سياسة

بعد حل اللجنة الحكومية في غزة.. هل يسقط الفيتو الإسرائيلي على لجنة التكنوقراط؟ 8

"أوتشا": عنف المستوطنين والاحتلال يزيدان التهجير

رام الله/ فلسطين:

أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، أمس، أن اعتداءات المستوطنين وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى ازدياد عمليات تهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وقال "أوتشا"، في بيان، إن استمرار العدوان الإسرائيلي على مخيمات الضفة الغربية، وازدياد القيود على التنقل، وعمليات الهدم، وتوسيع المستوطنات، وعنف المستوطنين، أدى إلى تهجير المزيد من الفلسطينيين، وتفاقم مخاطر الحماية، وزيادة القيود المفروضة على الوصول إلى السكن وسبل العيش والخدمات الأساسية.

وبين أنه منذ بداية يوليو/ تموز الجاري، أدت عمليات الهدم بالضفة إلى تهجير 67 شخصاً وهدم 24 منشأة، بما في ذلك منشأتان أقيمتا بتمويل من جهات مانحة لدعم المحتاجين الفلسطينيين.

كما تسببت هجمات المستوطنين وعمليات الهدم منذ بداية العام الحالي، بتهجير أكثر من 3200 فلسطيني، بمعدل 17 شخصاً يومياً، وهو ما يمثل ضعف المعدل اليومي المسجل خلال السنوات الثلاث السابقة.

من جهة أخرى، نقل "أوتشا" عن منظمة "المطبخ المركزي العالمي" أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت سائقاً يعمل لدى أحد شركائها اللوجستيين أثناء نقله مساعدات من معبر كرم أبو سالم إلى مستودع المنظمة في غزة.

وسط خروقات متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار

إصابات بين مدنيين وطواقم طبية بنيران الاحتلال في غزة

غزة/ فلسطين:

أصيب عدد من المدنيين، بينهم موظفون في الطواقم الطبية، أمس، من جراء استهدافات وإطلاق نار من قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، في وقت تواصل فيه قوات الاحتلال خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، عبر القصف وإطلاق النار والتوغلات المحدودة.

وأفادت مصادر محلية وطبية بأن موظفين من الطواقم الطبية في مستشفى كمال عدوان شمال قطاع غزة أُصيبوا جراء إلقاء طائرة مسيّرة إسرائيلية قنبلة متفجرة في محيط المستشفى، ما أدى إلى وقوع إصابات بين العاملين.

وحذرت وزارة الصحة الفلسطينية من استمرار الاستهدافات الإسرائيلية بحق الطواقم والمنشآت الصحية، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لوقف ما وصفته بالاعتداءات المتواصلة على الكوادر الطبية والمرافق الصحية.

وفي مدينة غزة، أطلقت آليات الاحتلال العسكرية نيران رشاشاتها بكثافة تجاه منازل المواطنين شرق حي التفاح، بالتزامن مع تقدم محدود لعدد من الآليات العسكرية الثقيلة بمحاذاة ما يُعرف بـ"الخط الأصفر"، وسط تحليق مكثف للطائرات المسيّرة الإسرائيلية من نوع "كواد كابتر"، وإطلاق نار في المنطقة. وفي وسط القطاع، أُصيب عدد من المواطنين برصاص الاحتلال قرب مسجد مصعب شرق مخيم البريج، فيما أفادت مصادر طبية بوصول إصابة إلى مستشفى العودة في مخيم النصيرات جراء إطلاق نار إسرائيلي استهدف منطقة بلوك (12) شرق مخيم البريج.

كما أُصيب مواطنان برصاص قوات الاحتلال في مخيم النصيرات وبلدة المغراقة وسط القطاع، فيما سُجلت إصابتان جراء إطلاق نار من طائرة مسيّرة إسرائيلية قرب رمزون البريج.

وفي جنوب القطاع، ألقت طائرة مسيّرة إسرائيلية قنبلة على حي المحطة في مدينة خان يونس، فيما نقلت طواقم الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إصابة بطلق ناري من منطقة حي الأمل في المدينة لتلقي العلاج. وكانت وزارة الصحة الفلسطينية قد أعلنت، الخميس، ارتفاع عدد الشهداء منذ بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2025 إلى 1,092 شهيدًا، إضافة إلى 3,507 مصابين و799 حالة انتشال.

وأوضحت الوزارة أن حصيلة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 ارتفعت إلى 73,118 شهيدًا و173,615 مصابًا.

ردود فعل متباينة لشخصيات وهيئات بريطانية من اعتذار "بورنهام" بشأن غزة

لندن/ وكالات:

توالت ردود الفعل، على اعتذار السياسي البريطاني، آندي بورنهام، بشأن الموقف الأولي لحزب العمال من الإبادة الجماعية بقطاع غزة، التي اعترف فيها أن الحزب "لم يحسن التصرف".

وتباينت التعليقات من هيئات وشخصيات بريطانية، بشأن اعتذار بورنهام، وعلق عضو البرلمان عن حزب العمال، ووزير الدولة السابق للصحة والرعاية الاجتماعية، وس ستيرتينغ بالقول: "هذا أمر مرحب به للغاية". من جانبه طالب المجلس الإسلامي البريطاني، في معرض تعليقه على اعتذار بورنهام بـ"أن يتبع ذلك المحاسبة والتحرك الفعلي". وأضاف في بيان نشره عبر حسابه بموقع إنستغرام: "لقد قال أندي بورنهام اليوم ما رفض الكثيرون في الحكومة قوله لمدة عامين ونصف: وهو أن الحكومة البريطانية أخطأت في هذا الشأن".

وأضاف: "إن الاعتراف بالاحتلال والدمار المستمرين في غزة، والفظائع في الضفة الغربية، يجب أن يكون بداية للمحاسبة وليس نهايتها، وأهل غزة، لا يحتاجون فقط إلى لغة خطاب أفضل من لندن، بل يحتاجون إلى اتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن الإبادة الجماعية وأولئك الذين غطوا عليهم، وهو ما يعني دعم المحاكم الدولية لإنهاء المهمة التي حاولت بريطانيا ذات يوم عرقلتها".

وشدد على أن "الكلمات تتغير، ولكن في نهاية المطاف، فإن التغيير في السياسة هو ما سيصنع الفارق".

بدورها هاجمت عضو البرلمان زارا سلطانة بورنهام، واعتذاره، وقالت: "لا يمكنك حتى أن تسميها إبادة جماعية، أيها الجبان".

من جانبه أشاد آندي ماكدونالد، عضو البرلمان عن حزب العمال باعتذار بورنهام وقال: "خطوة إيجابية للغاية في الاتجاه الصحيح.. شكرا لك يا آندي".

داليا جرغون.. معلمة الأطفال التي تحلم بالوقوف مجددًا

غزة/ هدى الدلو:

لم تكن عقارب الساعة قد تجاوزت الواحدة والنصف بعد منتصف الليل، حين تحوّل منزل عائلة جرغون، الواقع في المنطقة الحدودية بمدينة رفح، إلى ركام خلال لحظات. كانت العائلة غارقة في النوم عندما وقع القصف، باستثناء شقيق داليا الوحيد الذي كان لا يزال مستيقظًا. لم يسمع صوت الصاروخ، لكن المشهد الذي رآه بعد الانفجار ظل عالقًا في ذاكرته إلى الأبد.

يروي أحمد لصحيفة "فلسطين" تفاصيل تلك الليلة بصوت يثقله الفقد: "لم أسمع صوت الصاروخ، لكنني رأيت سقف المنزل والجدران تنهار فوق رؤوسنا. بعدها بدأت أسمع أصوات الشهداء والجرحى، وكل واحد منهم كان يستغيث من تحت الأنقاض، يطلب من يصل إليه وينقذه".

كانت الدقائق الأولى بعد القصف أقسى من أن تُحتمل؛ جرحى عالقون تحت الركام، ومناشدات تتعالى في الظلام، بينما حالت خطورة المكان دون وصول فرق الإنقاذ سريعًا.

ويضيف أحمد: "لم تتمكن سيارات الإسعاف من الوصول إلا بعد نحو ساعة، وحتى الأهالي لم يستطيعوا الاقتراب في البداية بسبب خطورة المنطقة. كنت أسمع أصوات أفراد عائلتي، لكنني لم أستطع إنقاذ أحد لأنني كنت مصابًا أيضًا. كان شعور العجز أقسى من الألم نفسه".

ذلك القصف، الذي وقع في الثالث والعشرين من أبريل/نيسان 2024، لم يدمّر المنزل فقط، بل ترك جرحًا عميقًا في العائلة باستشهاد ستة من أفرادها، فيما خرجت داليا عرفات جرغون (30 عامًا) من بين الأنقاض بإصابة غيّرت مسار حياتها بالكامل.

أصيبت داليا بكسر في العمود الفقري أدى إلى شلل نصفي سفلي، لتتحول المعلمة التي اعتادت الوقوف أمام الأطفال داخل الصفوف إلى شابة تحتاج اليوم إلى المساعدة في أبسط تفاصيل حياتها اليومية.

ورغم خضوعها لعملية جراحية أجراها وفد طبي أردني لتثبيت فقرات العمود الفقري، فإن رحلة علاجها لم تكتمل بعد. فهي بحاجة ماسة إلى السفر خارج قطاع غزة لإجراء تصوير بالرنين المغناطيسي، بهدف تقييم وضع النخاع الشوكي وتحديد فرص استعادة قدرتها على الحركة.

ويؤكد شقيقها أن الأمل لا يزال حاضرًا، قائلًا: "بعد تقييم حالتها من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أخبرنا الأطباء أن هناك فرصة حقيقية لأن تستعيد داليا قدرتها على المشي، إذا حصلت على العلاج المناسب في الوقت المناسب".

ذلك الأمل، رغم ضآلته، أصبح مصدر تمسك للعائلة في مواجهة أيام النزوح الطويلة داخل خيمة في مواصي خان يونس، حيث تعيش داليا مع من تبقى من أفراد أسرتها بعد فقدان منزلها.

من بين الأطفال إلى كرسي الانتظار

قبل الإصابة، كانت داليا قد أنهت دراستها الجامعية وحصلت على درجة البكالوريوس في التعليم الأساسي، واختارت العمل في مجال رياض الأطفال، مؤمنة بأن بناء الإنسان يبدأ من سنواته الأولى.

كانت ترى في كل طفل مشروع حياة، وفي كل يوم دراسي رسالة تحملها بشغف ومحبة، لكن الحرب أوقفت مسيرتها فجأة؛ فتوقفت خطواتها، وغابت عن عالم الأطفال الذي أحبته، وحلّت مكان السبورة والوجوه الصغيرة جلسات علاج وانتظار طويل لفرصة سفر قد تعيد إليها ما فقدته.

ويقول شقيقها: "أكثر ما يحزن داليا أنها لم تعد قادرة على ممارسة رسالتها. كانت تحب الأطفال كثيرًا، وكانت تجد نفسها بينهم. اليوم لا تتمنى سوى أن تعود للوقوف مجددًا، ليس إلا لتستعيد حياتها الطبيعية وتعود إلى عملها الذي أحبته".

ومع مرور نحو ألف يوم على الحرب في قطاع غزة، تبقى داليا واحدة من مئات الجرحى الذين يواجهون إصابات معقدة تحتاج إلى علاج متخصص خارج القطاع، في ظل صعوبة السفر واستمرار القيود على حركة المرضى.

ورغم كل ما فقدته، لا تزال تتمسك بأمنية بسيطة: أن تحصل على فرصة علاج تمنحها القدرة على الوقوف من جديد، والعودة إلى الأطفال الذين انتظروها طويلًا.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00972597563838
WWW.FELESTEEN.PS
info@felesteen.ps
edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
لمتابعة موقع صحيفة فلسطين على الإنترنت امسح الباركود
لمتابعة أعداد صحيفة فلسطين امسح الباركود

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
السبت 26 محرم 1447هـ 11 يوليو/ تموز
Saturday 11 July 2026
WWW.FELESTEEN.PS

قوات الاحتلال تعتقل مفتي القدس وتسلمه قرارا بالإبعاد عن الأقصى

القدس المحتلة/ فلسطين:

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، مفتي القدس الشيخ محمد حسين عقب إلقائه خطبة الجمعة وأدائه صلاتها في المسجد الأقصى، وسلمته قرارا بالإبعاد عن المسجد المبارك مدة أسبوع.

وأشارت محافظة القدس في بيان، إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أفرجت عن الشيخ حسين بعد اعتقاله، عقب انتهائه من إلقاء خطبة الجمعة وأداء الصلاة في المسجد الأقصى المبارك.

ولفت البيان إلى أن سلطات الاحتلال سلمت مفتي القدس قرارا يقضي بإبعاده عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع، قبل أن تفرج عنه.

وسبق أن أصدرت سلطات الاحتلال قرار بإبعاد الشيخ محمد حسين عن الأقصى لمدة ستة أشهر، على خلفية إلقائه خطبة الجمعة التي استنكر فيها سياسة التجويع التي ينتهجها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

أمن المقاومة: الاستهدافات الأخيرة في غزة سببها الهواتف النقالة

غزة/ فلسطين:

حذّر قيادي في أمن المقاومة، أمس، المقاومين في قطاع غزة من استخدام هواتفهم الشخصية للاتصالات أو الشراء الإلكتروني لتجنب تعرضهم للاستهداف.

وأوضح القيادي، لمنصة "الحارس" التابعة لأمن المقاومة، أن غالبية محاولات الاستهداف التي جرت مؤخرًا تتم بواسطة تتبّع الهواتف المحمولة.

ودعا القيادي بأمن المقاومة عائلات المقاومين إلى اليقظة والانتباه عند استخدام الهواتف والإنترنت.

يذكر أن الجيش الإسرائيلي أعلن اليوم اغتيال 10 فلسطينيين في قطاع غزة، خلال أسبوع، بزعم "مشاركتهم في هجمات 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023"، وذلك رغم اتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ 10 أكتوبر الماضي.

باراك: نتنياهو سيشعل الحروب مجددًا لتعطيل الانتخابات

الناصرة/ فلسطين:

توقع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك أن يهاجم بنيامين نتنياهو إيران، ويصعد الحرب في المنطقة، لتأجيل الانتخابات.

وقال باراك، حسب صحيفة "معاريف" العبرية أمس: "ليس من المستبعد أن يصدر نتنياهو أمرا بقصف منشأة في النبطية (بلبنان) قبل أيام من الانتخابات، وأن يرسل حزب الله طائرات مسيرة إلى إسرائيل، وأن تهاجم إسرائيل فتندلع حرب مع إيران، وليس مع حزب الله فقط".

كما حذر باراك من احتمالية محاولات تعطيل العملية الانتخابية، قائلاً: "قد تندلع أعمال شغب، وقد يقتحم بلطجية مراكز فرز الأصوات".

وأضاف: "سيحاول نتنياهو القيام بأمور بالغة الصعوبة لتحييد الانتخابات إذا أدرك أنه يخسر، لن يتردد، وفي نهاية يوم الانتخابات قد نشهد بلطجية، مثل أولئك الذين اقتحموا المحكمة العليا".

وأكد باراك أن الهدف من التحذير، بحسب قوله، هو منع حدوث مثل هذا السيناريو: "حذرنا مسبقاً، لأن إحدى طرق ردع نتنياهو عن التصرف على هذا النحو هي أن يعلم الجميع أن مثل هذه الأمور قد تحدث".

ومن المقرر إجراء انتخابات الكنيست (برلمان الاحتلال) المقبلة في موعد أقصاه 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2026، ما لم يُتخذ قرار بتقديمها.

وأظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة / معاريف/ الأسبوع الماضي، حصول أحزاب المعارضة على 60 مقعداً في الكنيست، مقابل 50 مقعداً لمعسكر نتنياهو، و10 للأحزاب العربية في حال إجراء انتخابات مبكرة.

أونروا: أكثر من نصف العائلات النازحة في غزة تعيش وسط مياه الصرف الصحي

جنيف/ فلسطين:

حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، من التدهور المتواصل للأوضاع الصحية والبيئية في مراكز الإيواء بقطاع غزة، مؤكدة أن أكثر من نصف العائلات النازحة تعيش في ظروف تهدد حياتها نتيجة انتشار مياه الصرف الصحي والبرك الملوثة.

وقالت الوكالة، في بيان اليوم الجمعة، إن 52% من العائلات النازحة تقيم في مناطق تنتشر فيها مياه الصرف الصحي والبرك الراكدة بالقرب من مراكز الإيواء، ما يزيد من مخاطر تفشي الأمراض والأوبئة، في ظل الانهيار المستمر للخدمات الأساسية.

وأضافت أن 64% من الأسر أفادت بإصابة أطفالها بأمراض جلدية بسبب التلوث البيئي وتردي الأوضاع الصحية، إلى جانب النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، واستمرار تدهور خدمات المياه والصرف الصحي.

وأكدت أونروا أن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة تزداد تفاقمًا مع استمرار النزوح وتدهور البنية التحتية، مشددة على الحاجة الملحة لإدخال المساعدات الإنسانية والوقود والإمدادات الطبية، بما يضمن استمرار الخدمات الأساسية والحد من انتشار الأمراض بين السكان.

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعــلان صـادر عـن اللجنة المركزية للأبنية وتنظيم المـدن بمحافظـات غـزة

إيداع مخطط تغيير هدف استخدام المقسم رقم (38) مـن القسيمة رقـم (150) من القطعة رقـم (978) من افراز عجور من مرفق عام إلى سكن (ب)

منطقة تنظيم: جباليا النزلة

قانون تنظيم المدن رقم (28) لسنة 1936

تعلن اللجنة المركزية للأبنية وتنظيم المدن بمحافظات غزة عن قرارها رقم (7) بجلستها رقم (2026/2) المنعقدة بتاريخ 2026/04/29 المتضمن إيداع مخطط تغيير هدف استخدام المقسم رقم (38) من القسيمة رقم (150) من القطعة رقم (978) من افراز عجور من مرفق عام إلى سكن (ب).

للإعتراض خلال مـدة ستين يومـاً مـن تاريـخ هـذا الإعـلان. وعليه فإنه يجوز لجميع أصحاب الحقوق في الأراضي والأبنية والأملاك الأخرى المشمولة بهذا المشروع الاطلاع على خارطة المشروع مجاناً خلال ساعات الدوام الرسمي وتقديم الاعتراضات عليه إلى مكتب اللجنة المحلية للبناء والتنظيم ببلدية جباليا النزلة.

((وسوف لن يلتفت لأي اعتراض يرد بعد هذا التاريخ))

اللجنة المركزية للأبنية وتنظيم المدن
بمحافظات غزة

منصة الأفكار

مصطفى محمد أبو السعود
باحث في علم الاجتماع السياسي

الهوية الوطنية والعلاقات الدولية

منذ بداية تكون التجمعات البشرية، سعى أفراد التجمع لإيجاد عناصر مشتركة يعبرون من خلالها عن مشاعرهم وأفكارهم وطموحاتهم سواء لبعضهم البعض أو للآخرين، ودافعوا عنها لدرجة أن أصبحت ذات تأثير كبير فيهم، وهذا ما يمكن تسميته الهوية الوطنية.

والهوية الوطنية تتكون من رموز وعادات وتقاليد وأفكار وتعيش في فضاء ديناميكي، تؤثر وتتأثر بما يحدث من مستجدات في الحياة، فتخضع للتغيرات من حذف وإضافة وتعديل بما يناسب حاجات المجتمع، وقد تكون هذه التغيرات نابعة من داخل المجتمع أو مفروضة عليه من الخارج.

ولقد أسهمت الهوية الوطنية للشعوب ولا تزال في الحفاظ على النسيج الداخلي للمجتمع لما تتمتع به من هيبة، كما كانت ولا تزال محط أنظار بعض الدول الكبرى، ولا غرابة أن تكون من ضمن ما تسعى له الدول الغازية لفعله في الدول المغزوة إلى جانب السيطرة على مواردها المادية، إعادة تشكيل الهوية الوطنية أو التأثير فيها بما يخدم مصالحها.

ومن مظاهر إعادة تشكيل الهوية الوطنية بما فيها من طقوس ورموز وعادات وتقاليد وأفكار، التشكيك في جدواها، والتقليل من شأنها واعتبارها عائقا أمام تطور المجتمع، وتشويه الشخصيات الوطنية الفاعلة لخدمة المجتمع بشكل حقيقي، وإفساح المجال لإعلاء الشخصيات التافهة، وهدم المؤسسات المحافظة على الهوية الوطنية مثل المتاحف والمراكز الثقافية وتقييد حرية نشر المطبوعات الهادفة، وفتح المجال للأعمال المرئية والمكتوبة والمسموعة المسمومة.

لا يقتصر دور الهوية الوطنية على تشكيل الوعي الذاتي الداخلي للمجتمع والمحافظة عليه، بل يسهم في رفع شأن الدولة بين الأمم، فكلما كانت الهوية الوطنية فعالة ونشطة ولها حضور اجتماعي قوي داخليا، أمكنها ذلك من تعزيز حضورها خارج المجتمع، ولعب دور مهم في نسج علاقات دولية مع الدول الأخرى، فمثلاً حين تعلي الهوية الوطنية من قيمة العلم والعمل، فذلك معناه أنها تدفع المواطنين للعلم والعمل، وهذا يرفع نسبة المتعلمين ومستوى الإنتاج كماً ونوعاً مما يحقق فائضاً في الإنتاج، والذي بدوره سيتم تصديره للخارج ورسم صورة عند الآخرين، بأن هذا الشعب منتج انطلاقاً من أن هويته الوطنية تشجع العلم والعمل، ولعل الصين واليابان وكوريا الجنوبية نماذج بارزة لدول استطاعت المحافظة على هويتها والانفتاح على العالم.

إن المتامل في تفاصيل الهوية الوطنية لكثير من الشعوب حالياً، يلحظ أن منها قد تعرض للتغيير السلبي، نظراً لما يمكن تسميته بالعولمة التي تسعى دولا كبرى من خلالها إلى بسط نفوذ طقوسها وثقافتها على الآخرين وإقناعهم وايهامهم بأن تلك الطقوس صارت ذات طابع عالمي، وأن دخول العالمية يتطلب الإيمان بها وتطبيقها في حياة الشعوب، وإزاء ذلك اختلفت ردود فعل الدول فمنها من رفض، ومنها من قبل دون شروط، ومنها من تمكن من المواءمة والاستفادة منها حسب حاجته، مع التأكيد أن العولمة ليست شرا على إطلاقها، بل هي فكرة بشرية لها ما لها وعليها ما عليها.

إن تنازل دول ما عن هويتها الوطنية وتماشيها مع العولمة، قد يفقدها هيبتها، ويمنعها من أن توجد لها موقعا متميزاً في العلاقات الدولية، وبدل أن تكون صاحبة قول وفعل في صياغة العلاقات مع الآخرين، أصبحت علاقاتها مع الآخرين مرتبطة بهم و يقررون عنها.

إن ما يجب التأكيد عليه أن المحافظة على الهوية الوطنية لا تعني رفض الانفتاح، وإنما تمثل الأساس الذي يمكّن الدولة من الإنفتاح بثقة، والتفاعل مع العالم دون أن تفقد شخصيتها أو استقلال قرارها.

والهوية هي البوصلة التي يجب أن يحرص المواطنون على أن تشير دوماً إلى خدمة الشعب من الداخل حتى يسهل تحقيق مكاسب من الخارج، فالناس لا تحترم من باع هويته مهما كانت الأثمان، وأول هذه الإنجازات أن يصنع الشعب له مكانة مميزة بين الأمم.

إبراهيم فايز لبد

جيلُ اليوم أمانةٌ في أعناقنا

لم تكن الحربُ على قطاع غزة مجرّد حدث خلّف دماراً في الحجر والبشر، بل أثّرت في المنظومة القيمية والتربوية التي شكّلت لسنوات طويلة أساسَ تماسُك المجتمع الفلسطيني، فالحرب الطويلة التي تعرضتْ لها غزّة وما رافقها من فقدانٍ للأمان، والنزوح، وانقطاع التعليم، وغياب الاستقرار، تركت آثاراً بالغةً في سلوك الأفراد، ولا سيما الأطفال والشّبان، الذين وجدوا أنفسهم ينشؤونَ في بيئةٍ يغلبُ عليها الخوف والحرمان والصدمات النفسية، والذين أصبحَ الشارع هو ملاذَهم الدائم للهروب من واقعهم الصّعب.

إنّ الحديثَ عن تراجع الأخلاق، وانحدار السّلوك، لا ينبغي أن يُفهم بوصفه اتهاماً للمجتمع أو تشكيكاً في قيمه الأصيلة، وإنما باعتباره توصيفاً لآثار ظروف استثنائية فرضتها الحرب، فالضغوط النفسية والاقتصادية، وفقدان القُدوة في كثير من الأحيان، وانشغال الأسر بتأمين الحدِّ الأدنى من مُقومات الحَياة، بل وتجّاه بعض الأطفال والشُّبان نحو العمل، وترك الدراسة، من أجل مساعدة آبائهم، كلها عوامل أسهمتْ في انحدار المنظومة التربوية، وغياب القيم، فبعدَ أن كان الطفلُ يتلقى قِيمَهُ وأخلاقَهُ من المدرسة، والأسرة المستقرة، أصبحَ اليومَ يتلقاها من الشارع.

وإنّ من أبرز مظاهر التراجع الأخلاقي انتشار بعض السلوكيات العدوانية وتراجع ثقافة الحوار والاستماع للآخر، وهي ظروف قاهرة فرضتها الحرب مع الغياب التام لدور المدرسة فأنت عندما تسير في الشارع ترى اصطفاف الأطفال على طوابير المياه وتكيّات الطعام، وقد ارتسمت على وجوههم ملامح التعب من طول الانتظار يحمل بعضهم أوعية الماء، في حين ينتظر آخرون دورهم للحصول على وجبة تسد جوعهم وجوع أسرهم في وجود الفقر الشديد الذي أتعب كاهل الآباء. عندها تدرك حجم المعاناة التي يعيشها هؤلاء الأطفال، فتشعر بأن الواجب الإنساني يحتم على الجميع الوقوف إلى جانبهم حتى يعيشوا حياة كريمة وآمنة.

على جانب آخر، يوجد تراجع كبير في الدافعية نحو التعليم عند كثير من أبنائنا بعد أن اعتادوا قضاء أيامهم في مخيمات النزوح منشغلين في البحث عن الماء والطعام ومقومات الحياة الأساسية بدلاً من الذهاب إلى المدرسة، بل أصبحت أولوياتهم تتركز على البقاء وتلبية احتياجاتهم اليومية، ما أدى إلى تراجع ارتباطهم بالتعليم وصعوبة عودتهم إلى البيئة الدراسية الطبيعية، وهذه الظواهر لا يمكن فصلها عن الواقع الصعب من نزوح وفقر وفقدان، وانهيار الروتين التعليمي والتربوي اليومي الذي كانت المدرسة تُمثل ركيزته الأساسية، التي باتت تعاني كثيرا بعد تدمير المدارس خلال ثلاث سنوات من الحرب، وانقطاع مئات آلاف الطلبة عن التعليم المنتظم. وعلى الرغم من انتشار مئات المبادرات التعليمية على مستوى قطاع غزة، وبالرغم من أهمية هذه المبادرات ودورها في التخفيف من آثار الأزمة، فإنها لم تستطع حتى هذه اللحظة تعويض دور المدرسة بوصفها البيئة الطبيعية للتربية والتعليم وتكوين شخصية الطالب، ولا سيما مع الغياب الكبير لدور الأسرة عن تعويض ما يفتقده الأبناء من سلوك وخبرات تعليمية وتربوية، إذ لا توفر هذه المبادرات التعليمية استمرارية التعليم، ولا التفاعل التربوي المنتظم، ولا البيئة الاجتماعية التي يحتاج إليها الطلبة لتعديل السلوك، لذلك يبقى انتظام التعليم المدرسي ضرورة لا غنى عنها لاستعادة ما افتقده الطلبة على مستوى التعليم والتربية. وأما على مستوى المعلمين فإنهم يواجهون تحديات كبيرة بعد الحرب، مع فقدان الأحبة وتفاقم الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية، فهم من المجتمع ذاته، ويواجهون التحديات ذاتها، من ظروف النزوح وغلاء المعيشة، وعدم توافر أدنى متطلبات العملية التعليمية، مع استمرار تعطل التعليم الرسمي.

وختاماً، ورغم هذا الواقع المؤلم، فإن المجتمع الغزي يمتلك مقومات حقيقية للنهوض والتعافي، وفي مقدمتها تماسك الأسرة، وتعزيز دورها في متابعة الأبناء، وتفعيل المبادرات المجتمعية الهادفة، وإطلاق حملات لتعزيز قيم الاحترام المتبادل، إلى جانب تطوير برامج تعليمية ودعم نفسي واجتماعي تراعي الآثار التي خلفتها الحرب، وأن يعمل المبادرون ومن يقودون حملات الدعم النفسي والتعليم من المؤسسات والجمعيات الخاصة بكل أمانة وصدق، من أجل الحفاظ على الجيل، كما أن الايمان بأهمية التعليم عند الأهالي يمثل حجر الأساس في مسيرة التعافي، فقد ظل المجتمع الغزي على مدى سنوات طويلة نموذجاً رائداً في التربية والتعليم وغرس القيم والأخلاق، ويبقى الأمل معقوداً على استعادة المدرسة باعتبارها ركيزة المنظومة التربوية الرسمية، لدورها المحوري في احتضان أبنائنا وتعويض ما فاتهم، وبناء جيلٍ قادرٍ على النهوض بالمجتمع وصناعة مستقبل أفضل.

استخدام أموال المقاصة سلاحًا سياسيًّا.. قانون إسرائيلي جديد يعمّق الانقسام بين غزة والضفة

غزة/ عبد الله التركماني:

يشكل مشروع القانون الإسرائيلي الجديد الذي يتيح تجميد أموال إضافية من عائدات السلطة الفلسطينية تصعيدًا جديدًا في استخدام الملف المالي أداة ضغط سياسية، ولتعزيز الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، في الوقت الذي يسعى فيه الفلسطينيون لإعادة الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات الإسرائيلية الحرجة التي تهدد القضية الفلسطينية.

ويحمل حجز أموال المقاصة وتحويلها إلى أداة عقابية تداعيات تتجاوز الجانب المالي، إذ يمكن أن يفاقم الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية، ويزيد من حالة الاحتقان الشعبي، ويؤثر على الاستقرار السياسي والأمني.

وصادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، الأربعاء الماضي، بالقراءة الأولى، على مشروع قانون يسمح بتجميد أموال إضافية من أموال السلطة الفلسطينية، تمهيدًا لعرضه على القراءتين الثانية والثالثة.

وبحسب صحيفة "هآرتس"، فإن مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست موشيه باسال من حزب الليكود، ينص على تجميد مبلغ سنوي يعادل الأموال التي حولتها السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة خلال العام السابق، على أن تستخدم هذه الأموال لدفع تعويضات للإسرائيليين الذين تضرروا جراء أعمال المقاومة في القطاع. وحظي مشروع القانون بتأييد 12 عضو كنيست خلال التصويت الأولي، دون تسجيل أي أصوات معارضة.

ويأتي ذلك في وقت تحتجز فيه دولة الاحتلال الإسرائيلي نحو 14 مليار شيكل من أموال المقاصة، وهي عائدات الضرائب والجمارك التي تُجبى على الواردات الموجهة إلى الأراضي الفلسطينية عبر المعابر وتحوّلها دولة الاحتلال للسلطة الفلسطينية وفق الاتفاقيات الموقعة.

قرصنة مالية

وقال الكاتب والمحلل السياسي أحمد رفيق عوض لصحيفة "فلسطين" إن مشروع القانون الإسرائيلي الجديد يمثل امتدادًا لسياسة ممنهجة تستهدف الحقوق المالية الفلسطينية، معتبرًا أن احتجاز أموال المقاصة وتحويلها إلى أداة سياسية يعكس طبيعة العلاقة القائمة على السيطرة والإكراه.

وأوضح عوض أن "مشروع القانون لا يمكن النظر إليه باعتباره إجراءً ماليًا عاديًا، بل هو شكل من أشكال القرصنة المالية المنظمة التي تستهدف أموال شعب واقع تحت الاحتلال، حيث يجري الاستيلاء على حقوقه المالية وإعادة توظيفها لخدمة أهداف سياسية واستعمارية".

وأضاف أن "أموال المقاصة ليست منحة تقدمها حكومة الاحتلال للفلسطينيين، وليست مساعدات أو هبات يمكن التصرف بها وفق الإرادة الإسرائيلية، بل هي إيرادات فلسطينية خالصة جرى تحصيلها من حركة التجارة والضرائب والجمارك نيابة عن الشعب الفلسطيني".

وأكد عوض أن احتجاز ما يقارب 14 مليار شيكل من هذه الأموال يمثل، "انتهاكًا خطيرًا للاتفاقيات الموقعة والقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني"، مشيرًا إلى أن استخدام هذه الأموال في تمويل تعويضات أو إجراءات مرتبطة بالصراع يمثل "تحويلًا للحقوق المالية الفلسطينية إلى وسيلة للعقاب الجماعي والابتزاز السياسي".

وأشار إلى أن حكومة الاحتلال تستخدم الملف المالي ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى إضعاف المؤسسات الفلسطينية، قائلًا إن "السطو على الموارد المالية أصبح أحد أدوات الحرب الشاملة على الشعب الفلسطيني، لأن تجفيف الموارد لا يضر الحكومة فقط، بل ينعكس على قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات والوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين".

وأضاف أن الهدف من هذه السياسة يتجاوز الأزمة المالية الآنية، موضحًا أن "إضعاف الاقتصاد الفلسطيني ومحاصرة المؤسسات الوطنية يمثل محاولة لضرب مقومات الصمود الفلسطيني وإبقاء المجتمع الفلسطيني في حالة استنزاف دائم".

ودعا عوض المجتمع الدولي إلى التحرك، قائلًا إن "الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة والمؤسسات المالية والحقوقية الدولية مطالبة بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، وعدم التعامل مع هذه الإجراءات باعتبارها خلافًا ماليًا، لأنها تمس حقوقًا أساسية لشعب بأكمله".

وشدد على ضرورة إلزام (إسرائيل) بالإفراج عن الأموال المحتجزة، مؤكدًا أن "الحقوق المالية الفلسطينية لا يجوز أن تتحول إلى رهينة بيد الاحتلال، ولا يجوز استخدامها أداة للنهب والابتزاز والعقاب الجماعي".

تكريس الفصل

من ناحيته، قال الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل لـ"فلسطين" إن مشروع القانون الإسرائيلي الجديد يحمل أبعادًا سياسية تتجاوز الجانب المالي، معتبرًا أنه يأتي ضمن محاولة لتعزيز الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية على المستويات السياسية والاقتصادية والجغرافية.

وأوضح عوكل أن "الهدف الحقيقي من هذا القانون ليس فقط تجميد الأموال، بل منع أي تدفق مالي من السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، حتى لو تعلق الأمر برواتب الموظفين أو المخصصات الاجتماعية أو الأموال التي تصل إلى عائلات الشهداء والأسرى".

وأضاف أن الخطوة تعكس توجهًا داخل التيار اليميني الإسرائيلي يسعى إلى محاصرة السلطة الفلسطينية وإضعافها، موضحًا أن "هناك محاولة واضحة لعزل السلطة ماليًا وسياسيًا، وتحويلها إلى مؤسسة عاجزة لا تملك القدرة على إدارة الملفات الأساسية".

وأشار إلى أن استخدام أموال المقاصة كورقة ضغط سيؤدي إلى تداعيات خطيرة على العلاقة بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية، قائلًا إن "إسرائيل لا تضغط على السلطة فقط من خلال السياسة، بل تستخدم الاقتصاد كسلاح لإجبارها على القبول بشروط سياسية معينة".

وأكد عوكل أن استمرار هذه السياسة قد يضعف أي دور مستقبلي للسلطة، موضحًا أن "إضعاف المؤسسات الفلسطينية لا يخدم الاستقرار، بل يفتح الباب أمام مزيد من الفوضى والتوتر، لأن أي مجتمع يحتاج إلى مؤسسات قادرة على العمل وتقديم الخدمات".

وشدد على أن الأموال المحتجزة ليست أموالًا إسرائيلية، قائلًا إن "أموال المقاصة هي ضرائب وجمارك فلسطينية جُمعت على المعابر لصالح الفلسطينيين، وبالتالي فإن احتجازها أو التصرف بها خارج إطار الاتفاقيات يمثل عقوبة جماعية بحق المجتمع الفلسطيني".

وأضاف أن القانون الجديد "جزء من سياسة تهدف إلى إعادة رسم العلاقة بين غزة والضفة وفق رؤية إسرائيلية تقوم على الفصل والإضعاف"، محذرًا من أن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى تعميق الانقسام السياسي والجغرافي بدل معالجة جذور الأزمة.

وختم عوكل بالقول إن "تحويل الحقوق المالية الفلسطينية إلى أدوات للضغط السياسي يهدد ليس فقط الاقتصاد الفلسطيني، بل مستقبل أي عملية سياسية قائمة على وجود مؤسسات فلسطينية قادرة على إدارة شؤون شعبها".

تُخصص صحيفة «فلسطين» هذه الصفحة لتوثيق سِيَر الأطباء والعاملين في المنظومة الصحية، الذين استشهدوا بنيران الاحتلال الإسرائيلي خلال حرب الإبادة على غزة؛ تقديرًا لدورهم الإنساني والمهني في إنقاذ الأرواح بالرغم من المخاطر الجسيمة. وتسلّط الضوء على مسيرتهم العلمية والعملية، وشهادات ذويهم وزملائهم ودورهم في خدمة المرضى، إلى جانب الظروف التي استشهدوا فيها في أثناء أداء واجبهم أو بسبب استهدافهم. نهدف إلى حفظ ذاكرتهم المهنية والإنسانية، وإبراز حجم الخسارة التي لحقت بالقطاع الصحي من جراء استهداف كوادره عمدًا، بما يعكس الأثر العميق الذي تركه رحيلهم في المجتمع الفلسطيني، ويُوثّق تضحياتهم بوصفها جزءًا من ذاكرة الحرب وسجلها الإنساني.

رأفت لبد.. الطبيب الذي بقي إلى جوار مرضاه حتى غيّبه القصف

غزة/ محمد أبو شحمة:

لم يكن الدكتور رأفت لبد يرى الطب وظيفة تنتهي بانتهاء ساعات الدوام، بل رسالة تبدأ مع كل مريض يدخل المستشفى. كان يؤمن بأن الطبيب لا يُقاس بعدد العمليات التي يجريها أو الشهادات التي يحملها، وإنما بقدرته على أن يخفف ألم إنسان ويمنحه أملًا بالحياة. لهذا، لم يغادر موقعه عندما تحولت مستشفيات غزة إلى ساحات تعج بالجرحى، ولم يتراجع رغم الغارات المتلاحقة ونقص الإمكانات والخطر الذي أحاط بالطواقم الطبية. ظل يؤدي واجبه كما اعتاد دائمًا، إلى أن أنهى قصف إسرائيلي رحلته، لتفقد غزة واحدًا من أبرز أطبائها وأساتذة الطب.

وُلد رأفت لبد في مدينة غزة عام 1972، وكان أبًا لولدين وخمس بنات. حمل حلم دراسة الطب منذ شبابه، فالتحق بجامعة العرب في مدينة بنغازي الليبية، حيث نال شهادة الطب، ثم تخصص في الطب الباطني، قبل أن يعود إلى قطاع غزة عام 2011، بعد سنوات من الدراسة والعمل، حاملًا معه خبرة علمية ورؤية تقوم على أن المعرفة لا تكتمل إلا إذا وُضعت في خدمة الناس.

ومنذ عودته، انخرط في تطوير القطاع الصحي، وتولى لاحقًا إدارة مستشفى حمد بن خليفة للتأهيل والأطراف الصناعية، كما عمل أستاذًا ومحاضرًا في كلية الطب بجامعتي الأزهر والإسلامية، حيث أشرف على تدريب مئات الطلبة والأطباء الشباب.

داخل قاعات التدريس، لم يكن يكتفي بشرح المراجع الطبية، بل كان يغرس في طلابه معنى المسؤولية. كان يحثهم على التفكير والبحث، ويؤكد أن الطبيب الحقيقي هو من يجمع بين المعرفة والرحمة، وأن أخلاقيات المهنة لا تقل أهمية عن المهارة الطبية.

وكان يردد أمام طلابه عبارة أصبحت جزءًا من سيرته: "خدمة المرضى وإعداد الأبحاث العلمية طريق من طرق عبادة الله"، في حين كان يوصي زملاءه دائمًا: "عندما تدخل المستشفى، اجعل نيتك كما لو أنك تبدأ صلاة، فيصبح العمل عبادة".

أما مرضاه، فلم يعرفوه بصفته مديرًا أو أستاذًا جامعيًا، بل طبيبًا هادئًا، واسع الصدر، يحرص على الاستماع قبل أن يتحدث، ويولي كبار السن اهتمامًا خاصًا، مؤمنًا بأن الكلمة الطيبة جزء من العلاج.

وإلى جانب عمله الطبي، كان شغوفًا بتطوير المؤسسات الصحية، فساهم في إعداد أنظمة إدارية هدفت إلى تحسين جودة الخدمات، وشجع البحث العلمي، وفتح المجال أمام الأطباء الشباب لتحمل المسؤولية، إيمانًا منه بأن بناء الإنسان هو الطريق لبناء مؤسسة قوية.

ومع اندلاع الحرب على قطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، ازدادت المسؤوليات على عاتقه. فبينما كانت الطواقم الطبية تعمل تحت القصف، واصل الدكتور لبد حضوره اليومي إلى المستشفى، رغم المخاطر وإغلاق الطرق. وخلال إحدى الغارات، أصيب في قدمه نتيجة حالة تدافع داخل المستشفى، لكنه رفض أن تكون الإصابة سببًا لترك عمله، واستمر في الوصول إلى المستشفى حتى عبر سيارات الإسعاف، لأن المرضى، بالنسبة إليه، كانوا أولوية لا يمكن التخلي عنها.

وبعد أشهر من الحرب، قرر برفقة شقيقه العودة إلى منزله للاطمئنان عليه. لم تكن زيارة طويلة، لكنها كانت الأخيرة.

استهدف الاحتلال المنزل بقصف مباشر، ما أدى إلى استشهاد زوجته وثلاث من بناته وعدد من أفراد عائلته، فيما أُصيب هو بجروح خطيرة.

وبسبب خطورة الأوضاع الميدانية وتعذر وصول طواقم الإسعاف، بقي ينزف حتى استشهد متأثرًا بإصاباته في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

ولم يُعثر على جثمانه إلا بعد نحو سبعة أشهر، ليُدفن أخيرًا في المدينة التي اختار أن يكرس عمره لخدمة أهلها، بعدما أمضى سنوات طويلة يعالج مرضاها، ويعلّم أبناءها، ويؤمن بأن مهنة الطب رسالة قبل أن تكون وظيفة.

رحل رأفت لبد، لكن سيرته بقيت حاضرة في ذاكرة كل من عرفه؛ في مرضى وجدوا فيه طبيبًا قريبًا منهم، وفي طلاب رأوا فيه معلمًا قبل أن يكون أستاذًا، وفي زملاء عرفوا فيه قائدًا يقدّم القدوة بالفعل لا بالكلمات.

وفي وقت فقد فيه القطاع الصحي عشرات من كوادره خلال الحرب، تبقى قصة الدكتور رأفت لبد شاهدًا على الثمن الباهظ الذي دفعه الأطباء في غزة، وهم يؤدون رسالتهم الإنسانية تحت القصف، متمسكين بقسم المهنة حتى اللحظة الأخيرة.

الدكتور رأفت لبد

الميلاد:
ولد في مدينة غزة عام 1972.

التخصص:
استشاري في الطب الباطني.

المسيرة الأكاديمية:
درس الطب في جامعة العرب بمدينة بنغازي الليبية.
عاد إلى قطاع غزة عام 2011 بعد سنوات من الدراسة والعمل.
أستاذ ومحاضر في كلية الطب بجامعتي الأزهر والإسلامية.

المناصب:
مدير مستشفى حمد بن خليفة للتأهيل والأطراف الصناعية منذ عام 2018.

إسهاماته:
أشرف على تدريب مئات طلبة الطب والأطباء الشباب.
أسهم في تطوير الإدارة الصحية وتحسين جودة الخدمات الطبية.
دعم البحث العلمي والتعليم الطبي المستمر.

نهجه المهني:
عُرف بتواضعه وقربه من المرضى.
أولى اهتمامًا خاصًا بكبار السن.
آمن بأن الطب رسالة إنسانية وأخلاقية قبل أن يكون مهنة.

خلال الحرب:
واصل عمله بالرغم من استهداف المستشفيات والطواقم الطبية.
أصيب في قدمه خلال عمله، لكنه رفض التوقف عن أداء واجبه.
استمر في الوصول إلى المستشفى لخدمة المرضى على الرغم من المخاطر.

الاستشهاد:
استُهدف منزله خلال الحرب، ما أدى إلى استشهاد زوجته وثلاث من بناته وعدد من أفراد عائلته.
استشهد متأثرًا بجراحه في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.
لم يُعثر على جثمانه إلا بعد نحو سبعة أشهر.

إرثه:
ترك سيرة مهنية وإنسانية جعلته واحدًا من أبرز الأطباء والأكاديميين الذين واصلوا أداء رسالتهم حتى اللحظات الأخيرة من حياتهم.

الخيمة تتحول إلى بؤرة عدوى..
انتشار جدري الماء يضاعف مأساة النازحين

غزة/ أدهم الشريف:

لم يعد همّ النازحة أم فارس محمد، يقتصر على توفير لقمة الطعام أو جرعة مياه نظيفة لأطفالها، بل باتت تخشى اقترابهم من أطفال الخيام المجاورة بعدما انتشرت على أجساد كثير منهم بثور حمراء مصحوبة بحمى شديدة وحكة مؤلمة، في مشهد يتكرر يومًا بعد آخر داخل مخيمات النزوح المنتشرة في قطاع غزة.

في مساحات ضيقة تعيش عشرات العائلات متلاصقة داخل خيام صنعت من أقمشة مهترئة وأغطية بلاستيكية، في حين تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات النظافة والمياه والصرف الصحي، وهي ظروف يقول مختصون إنها تشكل بيئة مثالية لانتقال الأمراض المعدية، وعلى رأسها جدري الماء الذي بدأ ينتشر بوتيرة متسارعة بين النازحين.

وحذّرت الأمم المتحدة، مؤخرًا، من تفشٍ واسع وسريع لمرض جدري الماء داخل مخيمات ومراكز إيواء النازحين في غزة، مع استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والانهيار شبه الكامل للقطاع الصحي.

وتؤكد المنظمة الدولية أن الاكتظاظ الشديد داخل المخيمات، إلى جانب نقص المياه النظيفة ومواد النظافة الشخصية، وصعوبة عزل المصابين، عوامل ساهمت في تسارع انتشار العدوى بين مختلف الفئات العمرية، ولا سيما الأطفال الذين يشكلون النسبة الأكبر من الإصابات.

وتقول أم فارس لصحيفة "فلسطين"، وهي أم لخمسة أطفال نزحت أكثر من مرة منذ اندلاع حرب الإبادة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023: إن أبنائها جميعًا أصيبوا بالمرض خلال أيام قليلة، بينما تخشى أن تؤثر العدوى على حياتهم لاسيما أن هذا المرض يسبب ارتفاعًا ملحوظًا في درجات الحرارة.

وتضيف، أن الحمى الشديدة والحكة تمنع أطفالها من النوم، فيما تعجز عن تخفيف معاناتهم بسبب نقص الأدوية وارتفاع أسعار المستلزمات الطبية، موضحة أن الخيمة التي تؤوي أسرتها لا تسمح بعزل أي طفل مريض عن أشقائه.

ولا تختلف معاناة عائلة نهلة جلال كثيرًا، إذ أصيب أطفالها بالمرض في وقت واحد، بعدما كانوا يلعبون مع أطفال آخرين داخل مخيم للنازحين في وسط مدينة غزة.

وتقول لـ"فلسطين": إن الخيمة أصبحت أشبه بغرفة مرضى، بينما يقضي أطفالها ساعات طويلة في البكاء بسبب الحكة وارتفاع درجات الحرارة، مضيفة أنها ذهبت إلى المستشفى واكتفى الأطباء بتقديم نصائح عامة وبعض المسكنات بسبب محدودية الأدوية.

ويرى أطباء أن جدري الماء، بالرغم من كونه مرضًا شائعًا ويمكن السيطرة عليه في الظروف الطبيعية، يصبح أكثر خطورة في بيئات النزوح المكتظة، خاصة مع انتشار سوء التغذية وضعف المناعة بين الأطفال، وغياب الرعاية الصحية الكافية.

وبحسب قولهم، فإن استمرار الحرب وتقييد دخول الأدوية والمستلزمات الطبية يزيدان من صعوبة احتواء المرض، خصوصًا مع عجز المراكز الصحية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المرضى.

ويؤكد عاملون في الإغاثة داخل المخيمات، أن الفرق الميدانية ترصد يوميًا حالات جديدة، بينما تفتقر المخيمات إلى أماكن مخصصة لعزل المصابين أو توفير رعاية خاصة للأطفال، الأمر الذي يجعل السيطرة على انتشار المرض أكثر تعقيدًا.

وأعلنت مجموعة الصحة التابعة للأمم المتحدة، في بيان تلقت "فلسطين" نسخة عنه، تسجيل نحو 9300 إصابة بجدري الماء خلال أسبوعين فقط، جرى الإبلاغ عنها من خلال أكثر من 130 منشأة صحية، فيما تركز أكثر من نصف الحالات في محافظة خان يونس، جنوبي قطاع غزة.

ووفق البيان، أرجعت المنظمات الشريكة في القطاع الصحي هذا الارتفاع إلى تدهور الظروف البيئية، والاكتظاظ الشديد، والثغرات في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، إلى جانب تأثير فصل الصيف، مؤكدة أنها تواصل تقديم مضادات الهيستامين والمضادات الحيوية وخافضات الحرارة وغيرها من الأدوية الأساسية للمصابين.

وأوضح البيان أن تفشي جدري الماء يأتي في ظل أوضاع إنسانية صعبة، إذ يضم قطاع غزة نحو 1600 موقع لإيواء النازحين تستضيف ما يقارب 1.7 مليون شخص، في حين تغطي مجموعة إدارة المواقع نحو 34 بالمئة فقط من هذه المواقع، ما يترك أعدادًا كبيرة من الأسر النازحة دون متابعة أو دعم منتظم.

جدري الماء يضرب مخيمات النزوح في غزة

ما حجم انتشار المرض؟

تسجيل نحو 9300 إصابة بجدري الماء خلال أسبوعين فقط، وفق مجموعة الصحة التابعة للأمم المتحدة.

أبلغ عن الحالات عبر أكثر من 130 منشأة صحية في قطاع غزة.

تركز أكثر من نصف الإصابات في محافظة خان يونس جنوب القطاع.

لماذا ينتشر المرض بسرعة؟

الاكتظاظ الشديد داخل مخيمات النزوح.

نقص المياه النظيفة ومواد النظافة الشخصية.

غياب القدرة على عزل المصابين داخل الخيام.

تراجع خدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية.

ضعف مناعة الأطفال بسبب سوء التغذية والظروف المعيشية القاسية.

الأطفال الأكثر تضررًا

يشكل الأطفال النسبة الأكبر من المصابين.

تظهر عليهم أعراض مثل:

بثور جلدية حمراء.

حمى شديدة.

حكة مؤلمة واضطرابات في النوم.

واقع النزوح في غزة

نحو 1600 موقع إيواء للنازحين في القطاع.

تستضيف هذه المواقع قرابة 1.7 مليون شخص.

خدمات إدارة مواقع النزوح تغطي نحو 34% فقط من أماكن الإيواء.

التحدي الصحي

محدودية الأدوية واللوازم الطبية.

ضغط كبير على المراكز الصحية.

صعوبة السيطرة على العدوى داخل بيئة الخيام المكتظة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
السبت 26 محرم 1447هـ 11 يوليو/ تموز
Saturday 11 July 2026
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS

من تل السلطان إلى المجهول.. عامان من الانتظار بحثًا عن نضال الصوفي

غزة/ مريم الشوبكي:

لم يكن أفراد عائلة نضال الصوفي يتوقعون أن تكون عبارة "أنا جاي" آخر ما يسمعونه منه. ففي الأيام الأولى لاجتياح مدينة رفح في مايو/أيار 2024، اضطرت العائلة إلى مغادرة منزلها في حي تل السلطان باتجاه منطقة مواصي رفح، هربًا من القصف المتواصل والتوغل العسكري. وبينما كانت الأسرة تحاول التأقلم مع واقع النزوح الجديد، بقي نضال خلفها للحظات، قبل أن ينقطع الاتصال به وتبدأ رحلة بحث لم تصل إلى نهاية.

يقول شقيقه إسماعيل الصوفي لصحيفة "فلسطين" إن العائلة وصلت إلى المواصي في اليوم الأول للنزوح، في وقت كان فيه حي تل السلطان لا يزال مأهولًا جزئيًا، ولم تكن قوات الاحتلال قد أحكمت سيطرتها الكاملة على المنطقة.

ويروي: "بعد وصولنا إلى المواصي، يبدو أن نضال عاد إلى تل السلطان. حتى اليوم لا نعرف على وجه الدقة سبب عودته، ربما كان يريد جلب بعض الاحتياجات أو شيء من المنزل، لكن لا توجد لدينا معلومة مؤكدة".

ويضيف أن شقيقه تواصل مع أسرته للمرة الأخيرة في ذلك اليوم، وأخبر أبناءه بأنه في طريقه إليهم، قائلًا: "قال لهم: أنا جاي، لكنها كانت آخر مرة نسمع فيها صوته، ومنذ تلك اللحظة اختفى تمامًا".

رحلة بحث بلا إجابة

منذ فقدان الاتصال بنضال، بدأت العائلة رحلة بحث طويلة لم تتوقف حتى اليوم، لكنها اصطدمت بجدار من الغموض وغياب المعلومات.

ويقول إسماعيل إن الأسرة تواصلت مع مختلف الجهات التي يمكن أن تساعد في الكشف عن مصيره، بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومحامون مختصون بملفات الأسرى والمفقودين، إلا أن جميع المحاولات لم تسفر عن أي معلومة مؤكدة.

ويضيف: "لم نترك جهة إلا وتواصلنا معها، لكن الجميع كان يجيب بأنه لا توجد أي معلومات عنه".

وخلال الأشهر الماضية، وصلت إلى العائلة روايات متضاربة من أشخاص أُفرج عنهم من السجون الإسرائيلية، تحدث بعضها عن وجود شخص من عائلة الصوفي داخل أحد السجون، فيما رجّحت روايات أخرى أن يكون هو نضال، إلا أن أيًا من تلك المعلومات لم يثبت صحتها.

ويقول شقيقه: "كل ما وصلنا مجرد أحاديث غير مؤكدة؛ مرة يقولون إنه موجود، ومرة ينفون ذلك. وحتى الذين خرجوا من السجون لم يستطيعوا التأكد، لأن الأسرى يكونون معزولين عن بعضهم، ولا يتمكنون من معرفة جميع المعتقلين".

أسير سابق... ومفقود اليوم

لم تكن تجربة الاعتقال جديدة على نضال، إذ سبق أن أمضى سبع سنوات في السجون الإسرائيلية قبل أن يستعيد حريته.

لكن بعد سنوات من خروجه، عاد إلى دائرة الغياب مجددًا، لتعيش عائلته حالة من الانتظار دون معرفة حقيقة مصيره؛ هل اعتُقل مرة أخرى، أم أصابه مكروه خلال اجتياح رفح، أم لا يزال محتجزًا في مكان مجهول؟

هذا الغموض المستمر أبقى الأسرة عالقة بين احتمالات عدة، فلا دليل يحسم مصيره، ولا معلومة تنهي حالة القلق التي تعيشها منذ اختفائه.

ثلاث طفلات ينتظرن والدهن

ترك نضال خلفه زوجة وثلاث بنات صغيرات، لم تعرف طفولتهن الكثير من تفاصيل وجود والدهن قبل أن يغيب عنهن.

ويقول إسماعيل: "بناته كن صغيرات جدًا عندما فقدناه، وبعضهن لا يملكن من الذكريات معه إلا القليل".

ويضيف أن غياب نضال لم يقتصر أثره على أسرته الصغيرة، بل امتد إلى والدته التي تعيش انتظارًا يوميًا منذ أكثر من عامين.

ويتابع: "والدتي لا تنام الليل. كل يوم تعيش على أمل أن تسمع عنه خبرًا، ثم ينتهي اليوم دون أن تعرف شيئًا".

ويشير إلى أن العائلة فقدت أحد أبنائها شهيدًا قبل سنوات، ما جعل ألم الغياب الجديد أكثر قسوة على الأم التي تجمع بين وجع فقد سابق وانتظار لا ينتهي.

ورغم مرور الوقت، لا تزال عائلة نضال الصوفي تتمسك بأي خيط أمل يمكن أن يقودها إلى معرفة مصيره.

فلا شهادة تؤكد وفاته، ولا معلومة تثبت وجوده حيًا، ولا جهة تمكنت من تقديم إجابة حاسمة تنهي معاناة الأسرة.

وبين آخر كلماته "أنا جاي"، والصمت الطويل الذي أعقبها، تستمر رحلة الانتظار، فيما يبقى مصير نضال الصوفي واحدًا من عشرات ملفات المفقودين في قطاع غزة التي لا تزال مفتوحة، بحثًا عن إجابة تنهي سنوات القلق والترقب.

نضال الصوفي.. مفقود منذ اجتياح رفح

بداية القصة:

اختفى نضال الصوفي خلال الأيام الأولى لاجتياح مدينة رفح في مايو/أيار 2024.

كانت عائلته قد نزحت من حي تل السلطان إلى منطقة مواصي رفح هربًا من القصف والتوغل الإسرائيليين.

آخر تواصل:

تواصل نضال مع أسرته بعد وصولهم إلى المواصي.

كانت آخر كلماته لأبنائه: "أنا جاي"، قبل أن ينقطع الاتصال به تمامًا.

محاولات البحث:

تواصلت العائلة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومحامين مختصين بملفات الأسرى والمفقودين.

وصلت إليها روايات غير مؤكدة عن احتمال وجوده في السجون الإسرائيلية، دون أي إثبات رسمي.

خلفية عن نضال:

سبق أن اعتقلته (إسرائيل)، وأمضى نحو 7 سنوات في السجون قبل الإفراج عنه.

لا تزال عائلته تجهل ما إذا كان قد اعتُقل مجددًا أو أصابه مكروه خلال اجتياح رفح.

أسرته تنتظر:

ترك خلفه زوجة و3 بنات صغيرات.

تعيش والدته منذ أكثر من عامين على أمل معرفة مصيره.

لا توجد شهادة وفاة أو معلومة مؤكدة عن مكان وجوده حتى الآن.

ملف المفقودين في غزة:

يمثل نضال الصوفي واحدًا من عشرات ملفات المفقودين التي بقيت مفتوحة منذ الحرب، وسط غياب معلومات حاسمة عن مصير كثير منهم.

بعد حل اللجنة الحكومية في غزة.. هل يسقط الفيتو الإسرائيلي على لجنة التكنوقراط؟

على الرغم من إعلان حركة حماس حل اللجنة الإدارية في قطاع غزة، في خطوة هدفت إلى تذليل العقبات أمام إدخال لجنة التكنوقراط المنصوص عليها في تفاهمات وقف إطلاق النار، فإن مؤشرات الموقف الإسرائيلي لا توحي بأي استعداد للتجاوب مع هذه الخطوة.

فـ"تل أبيب"، بحسب مراقبين، تنظر إلى لجنة التكنوقراط باعتبارها جزءًا من ترتيبات اليوم التالي في غزة، وتربط أي تقدم بها بتحقيق أهدافها الأمنية والسياسية، وفي مقدمتها نزع سلاح حماس وإعادة صياغة الواقع الميداني في القطاع بما ينسجم مع رؤيتها.

غزة- القدس المحتلة/ محمد الأيوبي:

والاثنين الماضي، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، استقالة رئيس لجنة الطوارئ الحكومية محمد جواد الفرا وحل اللجنة رسميا، تمهيدا لنقل المهام الإدارية وإدارة الحكم في القطاع إلى اللجنة الوطنية لإدارة غزة.

مشروع إسرائيلي

وفي هذا السياق، يرى الخبير في الشأن الإسرائيلي د. محمد هلسة أن حل اللجنة الحكومية لن يغيّر من موقف "تل أبيب"، لأن المشكلة – من وجهة نظرها – لا تكمن في شكل الإدارة المدنية، وإنما في طبيعة المشروع الذي تريد فرضه على قطاع غزة.

ويقول هلسة لصحيفة "فلسطين"، إن فهم الموقف الإسرائيلي يبدأ من الطريقة التي تعاملت بها (إسرائيل) مع المبادرة منذ الإعلان عنها، إذ اعتبرتها "خطوة استعراضية وشكلية ودعائية" من جانب حركة حماس، على أساس أن الحركة ستواصل إدارة القطاع من خلف الستار، حتى وإن أوكلت الإدارة إلى لجنة مدنية، ولذلك سارعت إلى التشكيك بالمبادرة وإجهاضها في مهدها.

ويضيف أن (إسرائيل) تتمحور في جميع مواقفها بشأن قضية السلاح، إذ تعتبر أن أي مقاربة تطرحها حماس، ولا تستجيب للمطلب الإسرائيلي الواضح المتمثل في تفكيك سلاح الحركة، وتسليم أسلحتها، وتفكيك بنيتها العسكرية، وتسليم عناصرها، ليست سوى محاولة للتهرب من الشروط التي تضعها (إسرائيل) لأي ترتيبات تخص مرحلة ما بعد الحرب.

ويوضح أن هذا السلوك يبدو منسجماً مع الرؤية الإسرائيلية، لأن إبداء أي موقف إيجابي تجاه لجنة التكنوقراط، حتى وإن كان محدوداً، سيعني بالنسبة لـ(إسرائيل) البدء بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاق، بما يشمل السماح بدخول لجنة التكنوقراط إلى غزة، وإدخال مستلزمات إعادة الإعمار، والشروع في تنفيذ الانسحابات العسكرية، وهي ملفات لا ترغب حكومة الاحتلال في الانتقال إليها.

ثلاثة اعتبارات تحكم الموقف الإسرائيلي

ويرى هلسة أن السلوك الإسرائيلي يشير إلى وجود ثلاثة اعتبارات رئيسية تمنع (تل أبيب) من الاستجابة لأي مبادرة تطرحها حماس أو الوسطاء.

ويتمثل الاعتبار الأول في البعد الأمني، إذ تواصل (إسرائيل) الادعاء بأن حماس تعمل على إعادة بناء قوتها العسكرية، وتستخدم هذا المبرر لتبرير استمرار عملياتها داخل القطاع.

ويضيف أن البعد الأمني لا يقتصر على ملف السلاح، بل يمتد إلى مشروع المنطقة الأمنية العازلة، مشيراً إلى أن (إسرائيل) وسعتها لتشمل نحو 60% من مساحة قطاع غزة، فيما يسعى رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى توسيعها لتصل إلى 70%، وربطها بالشريط الأمني الذي أقامته (إسرائيل) في سوريا وتسعى إلى تثبيت نموذج مشابه له في جنوب لبنان، باعتباره "خط الدفاع" عن المستوطنات الحدودية، وهو ما تعتبره أحد الدروس المستخلصة من هجوم السابع من أكتوبر.

ويؤكد أن أي إقرار إسرائيلي بإيجابية أي خطوة تتخذها حماس سيقود تلقائياً إلى المطالبة بتنفيذ الانسحاب من تلك المناطق، وهو ما لا يمكن لـ(إسرائيل) أن تقبل به في المرحلة الراهنة.

أما الاعتبار الثاني فهو سياسي وانتخابي، إذ يوضح هلسة أن (إسرائيل) تعيش أجواء انتخابية، وفي مثل هذه الظروف تصبح الملفات الأمنية خاضعة لحسابات المنافسة بين الأحزاب.

ويقول إن أحزاب اليمين الحاكم لا تستطيع تقديم أي تنازل، حتى وإن كان محدوداً، لأن ذلك قد يكلفها ثمناً انتخابياً كبيراً، خاصة في ظل مزاج شعبي يميل إلى التشدد تجاه الفلسطينيين، الأمر الذي يدفع الأحزاب إلى التمسك بمواقف أكثر صرامة للحفاظ على قواعدها الانتخابية.

ويؤكد هلسة أن الاعتبار الثالث يرتبط بالبعد الأيديولوجي والعقائدي، إذ ما تزال مشاريع الاستيطان والتهجير جزءاً من أجندة حكومة الاحتلال، بل أصبحت أيضاً جزءاً من الخطاب الانتخابي. ويشير إلى أن أحزاباً مثل "الصهيونية الدينية" بزعامة سموتريتش و"القوة اليهودية" بقيادة بن غفير، إلى جانب حزب الليكود وبنيامين نتنياهو، ما زالت تؤكد أن فكرة الاستيطان في قطاع غزة لم تُسقط من جدول الأعمال، كما تواصل الترويج لما يسمى "الخروج الطوعي" أو "تسهيل حرية الحركة"، في إشارة إلى تشجيع الفلسطينيين على مغادرة القطاع.

ويرى أن التجاوب مع أي مبادرة تطرحها حماس أو الوسطاء سيعني عملياً إسقاط هذه الأجندة، وهو ما لا يستطيع اليمين الحاكم القبول به، لأن مشروعه يقوم على التوسع والضم، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

واشنطن تطرح مقاربة تنسجم مع الرؤية الإسرائيلية

وفي سياق متصل، يلفت هلسة إلى عامل رابع يتعلق بالموقف الأميركي، معتبراً أن الرهان على ضغوط واشنطن لإجبار (إسرائيل) على تنفيذ التزاماتها، ومنها السماح للجنة التكنوقراط بالعمل، لا يبدو واقعيًا.

ويقول إن الولايات المتحدة، التي كانت معنية بصورة مباشرة بوقف إطلاق النار في لبنان حفاظاً على استقرار الجبهة الشمالية، مارست ضغوطاً كبيرة على حكومة نتنياهو، لكنها لم تتمكن من إلزامها بتنفيذ الانسحاب الكامل وفق الاتفاق، متسائلاً: "إذا كانت واشنطن لم تستطع فرض ذلك في لبنان، فكيف ستنجح في غزة؟".

ويضيف أن الإدارة الأميركية طرحت، بدلاً من ذلك، مقاربة جديدة لإعادة إعمار قطاع غزة تقوم على تنفيذ مشاريع الإعمار في المناطق الخارجة عن سيطرة حماس، بحيث إذا رفضت الحركة نزع سلاحها، يجري عملياً سحب السكان والموارد والأرض من المناطق التي تديرها، ونقل مشاريع الإعمار إلى مناطق تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، بما يؤدي إلى تقليص مساحة نفوذ الحركة تدريجياً.

ويؤكد أن هذه المقاربة تنسجم مع الأجندة الإسرائيلية، لأنها تمنح (إسرائيل) مزيداً من السيطرة على الأرض والموارد والسكان، بالتوازي مع استمرار سياسة ملاحقة كل من تعتبرهم مرتبطين بحركة حماس، سواء كانوا من عناصرها العسكرية أو الشرطية أو المدنية، بذريعة ارتباطهم بأحداث السابع من أكتوبر أو بالمساهمة في إعادة بناء قدرات الحركة. ويختتم هلسة بالقول إن هذا المسار يمثل "منطقة الراحة" بالنسبة لنتنياهو، ولا يرى مؤشرات تدل على استعداده للتخلي عنه أو الإقدام على أي خطوة توحي بإمكانية تغيير الموقف الإسرائيلي تجاه لجنة التكنوقراط، أو ترتيبات اليوم التالي في قطاع غزة.

لجنة التكنوقراط في غزة والموقف الإسرائيلي

ما هي لجنة التكنوقراط؟

لجنة وطنية لإدارة قطاع غزة، تضم شخصيات مهنية مستقلة، طُرحت ضمن تفاهمات وقف إطلاق النار لترتيب إدارة القطاع في مرحلة ما بعد الحرب.

تهدف إلى تولي الملفات المدنية والخدمات وإعادة الإعمار بعيدًا عن التجاذبات السياسية.

ماذا فعلت حماس؟

أعلنت حركة حماس حل اللجنة الإدارية الحكومية في غزة واستقالة رئيس لجنة الطوارئ الحكومية محمد جواد الفرا.

الخطوة جاءت بهدف إزالة أحد العوائق أمام دخول لجنة التكنوقراط وتسهيل ترتيبات المرحلة المقبلة.

لماذا ترفض إسرائيل التجاوب؟

تعد تل أبيب أن القضية لا تتعلق بشكل الإدارة المدنية، بل بمستقبل غزة وترتيبات "اليوم التالي".

تربط أي تقدم بملفات مثل نزع سلاح حماس، وإنهاء قدراتها العسكرية، وإعادة تشكيل الواقع الأمني في القطاع.

3 عوامل تحكم الموقف الإسرائيلي:

الاعتبار الأمني: استخدام ملف السلاح وإعادة بناء القدرات العسكرية لحماس مسوغًا لاستمرار السيطرة والعمليات.

الحسابات السياسية: الائتلاف الحاكم يتجنب أي تنازل قد يضر به انتخابيًا مع صعود الخطاب اليميني المتشدد.

البعد الأيديولوجي: استمرار مشاريع الاستيطان والتهجير وفرض ترتيبات جديدة في غزة والضفة.

موقف واشنطن:

لا تبدو الولايات المتحدة، وفق تقديرات مراقبين، قادرة أو راغبة في فرض تغيير جوهري على الموقف الإسرائيلي.

الطرح الأميركي لإعادة الإعمار يرتبط بمناطق وترتيبات أمنية جديدة تتقاطع مع الرؤية الإسرائيلية.

شرعية تبحث عن صندوق!

أمين الحاج

أخيرًا تم الإعلان عن موعد إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، الأمر الذي يعيد فتح نقاش قديم يتكرر كل بضع سنوات، وهذا ليس بسبب أهمية الانتخابات بوصفها أداة ديمقراطية، بل بسبب الفجوة الواسعة بين فكرة الانتخابات وشروطها السياسية والقانونية والوطنية. فالمشهد الذي سبق الإعلان عنها لا يختلف بصورة جوهرية عن المشهد الذي سبق كل المواعيد السابقة، تلك التي انتهت بالإلغاء. فما زالت القدس خارج السيطرة، والاحتلال يفرض سيطرته العسكرية والأمنية على مناطق واسعة من الضفة الغربية، يضاف إليها غزة، بل قد تكون الوقائع الميدانية أكثر تعقيدًا مما كانت عليه من قبل، مع اتساع عمليات جيش الاحتلال في مدن ومخيمات الضفة، وتصاعد الاستيطان، وتراجع قدرة السلطة على بسط نفوذها حتى داخل المناطق المصنفة "أ" أو "الخط الأصفر".

السؤال الذي يفرض نفسه الآن ليس: متى ستجري الانتخابات؟ بل: متى ستؤجل؟ والسؤال الآخر: لماذا الآن؟ ما الذي تغير حتى يصبح إجراؤها ممكنًا؟ والإجابة المباشرة، ودون كثير من التفكير، هي أن شيئًا لم يتغير، بل يمكن القول إن البيئة السياسية والأمنية أصبحت أكثر تعقيدًا، وذات الذرائع التي سيقت لتبرير إلغاء ما سبق ما زالت قائمة، وعلى رأسها رفض الاحتلال إجراءها في القدس، بل قد يمنع الاحتلال إجراءها في بعض مناطق الضفة هذه المرة، وخاصة بعض مناطق "ج"، أو في غزة.

المفارقة أن فلسطين ربما تكون الحالة الوحيدة عالميًا التي تطالب بإجراء انتخابات تحت الاحتلال، ولكنها انتخابات على مقاسات معينة، وبينما يتعامل الاحتلال معها باعتبارها امتيازًا يمنحه أو يمنعه وفق حساباته الأمنية والسياسية، إلا أنها تكشف الخلل العميق في بنية النظام السياسي الفلسطيني منذ أوسلو، حيث أصبحت الممارسة الديمقراطية رهينة لإرادة القوة القائمة بالاحتلال، لا الشعب الفلسطيني صاحب السيادة ومصدر السلطات. وهنا تتحول الانتخابات من حق إلى ملف تفاوضي يخضع لموازين القوة، لا القانون أو الديمقراطية.

لكن الأزمة لا تقف عند هذا الحد، فالانتخابات المطروحة اليوم تبدو أقرب إلى كونها حاجة للنظام السياسي أكثر من كونها حاجة شعبية. فمنذ سنوات يعيش النظام أزمة شرعية متفاقمة نتيجة انتهاء الولايات الدستورية لمؤسساته ورموزه بلا استثناء، ما يجعل من الانتخابات محاولة لإعادة إنتاج الشرعية أكثر من كونها فرصة لإعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة، وكأن المطلوب عقد سياسي جديد يعيد تعريف العلاقة بين السلطة الحالية والشعب، وبين المشروع الوطني وأدواته السياسية التي ثبت فشلها.

ما يزيد من الشكوك أن السنوات الماضية شهدت سلسلة من التعديلات طالت قوانين الانتخابات، إلى جانب قانون جديد للأحزاب السياسية يفترض أن يصدر قريبًا وقبل موعد الانتخابات، وهي، بالمجمل، تعديلات لا توسع دائرة المشاركة بقدر ما تعيد تنظيمها داخل حدود مرسومة سلفًا، أو تحت سقوف محددة مسبقًا. فالقيود القانونية والإجراءات التنظيمية المفروضة على العمل الحزبي تجعل المنافسة محكومة بشروط النظام القائم، وبعيدة عن التعددية الحقيقية، ما يجعل الانتخابات مساحة لإعادة إنتاج التوازنات نفسها مع بعض التغييرات الشكلية، لا مساحة مفتوحة للتغيير.

الإشكالية الأكبر أن السلطة ما زالت تدور داخل حلقة أوسلو التي تجاوزتها الوقائع السياسية منذ عقود، حتى إن الاحتلال يعمل على التخلص من بقاياها، فيعمل بصورة منهجية على تفكيك أسسها عبر الاستيطان والضم والسيطرة العسكرية، وإنهاء أي أفق لأي حل سياسي، وخاصة حل الدولتين. ومع ذلك تعلن السلطة أنها متمسكة بالبنية القانونية والمؤسسية التي أنتجها باعتبارها المرجعية الوحيدة لتنظيم الحياة السياسية، الأمر الذي يصعب تبريره، كأن تجد طرفًا يتمسك باتفاق يلفظه الطرف الآخر ويعمل يوميًا على دفنه.

إن الحديث عن انتخابات في ظل الانقسام، وتراجع الحريات، وتغييب الحياة الحزبية، أو في ظل غياب التوافق الوطني على البرنامج السياسي، يجعل نتائجها، مهما كانت، موضع جدل؛ لأنها ليست مجرد إجراء فني، بل يجب أن تكون الحلقة الأخيرة في عملية سياسية متكاملة تسبقها ضمانات للحريات، واستقلال للقضاء، وتكافؤ في الفرص، واتفاق على قواعد اللعبة السياسية. وبدون ذلك ستصبح رقمًا جديدًا يضاف إلى سجل الأزمات، لا مدخلًا للخروج منها.

هذا لا يعني أن تأجيل الانتخابات هو الحل، أو انتظار زوال الاحتلال، لكن الانتخابات في التجارب التحررية كانت جزءًا من مشروع تحرر وطني يجدد قيادته، ويعيد توزيع القوة داخله، ويعزز الوحدة الوطنية، لا مجرد أداة طيعة بيد نظام يعاني أزمة شرعية ويبحث عبرها عن مخرج.

المدخل الحقيقي لأي انتخابات يبدأ بحوار وطني يعيد بناء المرجعية السياسية، ويحدد وظيفة السلطة وحدودها في ظل التحولات الكبرى التي شهدتها فلسطين والعالم، وذلك بإعادة النظر في القوانين الناظمة للحياة السياسية بالشكل الذي يضمن توسيع المشاركة، لا تقييدها، وتوفير ضمانات حقيقية للحريات العامة، لا كبتها، ووضع خطة وطنية لمواجهة محاولات الاحتلال تعطيلها، لا أن يُترك القرار الحاسم بيده.

خلاصة القول، إن الانتخابات ليست هدفًا، ولا تمنح الشرعية فقط بانعقادها، بل تستمد قيمتها من البيئة التي تجرى فيها، ومن قدرتها على إحداث تغيير حقيقي. لكن النظر إليها بوصفها استحقاقًا شكليًا يطفو إلى السطح كلما احتاجت السلطة إلى تجديد شرعيتها، بينما تبقى الأسباب التي أفشلتها مرارًا وتكرارًا قائمة، فهذا يجعلها مجرد مادة للاستهلاك الإعلامي، بانتظار أن تؤجل، وإن جرت فلن تكون سوى انتخابات لأجل الانتخابات.

الانتخابات بين الشرعية والانفراد

محمد مصطفى شاهين

أصدر الرئيس محمود عباس مرسومًا حدد فيه 28 من تشرين الثاني المقبل موعدًا لإجراء الانتخابات التشريعية، لتدخل الساحة الفلسطينية مرحلة جديدة من الجدل السياسي والدستوري. ورغم أن القرار يرتدي ثوب الديمقراطية شكلًا، فإنه يثير أسئلة تتجاوز موعد الاقتراع إلى مشروعية التوقيت، ومدى توافر شروط الشرعية الوطنية اللازمة لإنجاحه.

فالانتخابات ليست مجرد إجراء قانوني، بل عقد سياسي واجتماعي يقوم على التوافق الوطني واحترام قواعد المنافسة الديمقراطية. وعندما يصدر قرار بهذا الحجم في ظل غياب الإجماع الوطني، وتهميش قوى سياسية رئيسية، فإن النقاش ينتقل من شرعية الانتخابات إلى شرعية القرار ذاته، ومن قانونية الإجراء إلى مشروعيته السياسية.

وهنا يبرز السؤال: هل نحن أمام إرادة وطنية جامعة لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، أم أمام خطوة انفرادية تسعى إلى فرض أمر واقع جديد؟ وهل كان الأجدر تهيئة مناخ توافقي قبل الدعوة إلى الانتخابات، أم أن منطق التفرد بات يحكم صناعة القرار؟

في السياسة، لا تكمن أهمية القرار في مضمونه فقط، بل في توقيته وسياقه والبيئة التي يُتخذ فيها، ولذلك تبدو الدعوة إلى انتخابات تشريعية في هذه اللحظة أقرب إلى خطوة سياسية منفردة منها إلى استحقاق وطني جامع.

فالانتخابات كانت دائمًا مطلبًا وطنيًا ووسيلة لتجديد الشرعيات وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، لكن السؤال الحقيقي ليس: هل نريد انتخابات؟ وإنما: أي انتخابات نريد؟ وفي أي بيئة سياسية يمكن أن تجرى؟

إن الدعوة إلى انتخابات تشريعية معزولة عن بقية الاستحقاقات الوطنية تعني عمليًا إعادة إنتاج الأزمة، لا حلها. فالانتخابات التي تحتاجها فلسطين هي انتخابات شاملة ومتزامنة للتشريعي والرئاسة والمجلس الوطني، ضمن رؤية وطنية تعيد بناء المؤسسات على قاعدة الشراكة السياسية ووحدة المرجعية الدستورية.

وهذا ليس اجتهادًا جديدًا، بل هو جوهر التفاهمات الوطنية التي أقرت في حوارات القاهرة، والتي أكدت أن إعادة بناء النظام السياسي يجب أن تقوم على التوافق الوطني واحترام نتائج العملية الديمقراطية، وأن تكون الانتخابات جزءًا من إصلاح شامل يشمل منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية معًا، بما يمنع ازدواجية الشرعيات ويؤسس لوحدة القرار الوطني.

ومن هنا جاء البيان المشترك الصادر عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديمقراطية، ليؤكد أن إعادة بناء المؤسسات الوطنية لا يمكن أن تتم إلا عبر توافق وطني شامل، وأن مبدأ الشراكة يعلو على منطق التفرد في صناعة القرارات المصيرية.

والواقع الفلسطيني اليوم لا يشبه أي مرحلة سابقة؛ فغزة تخرج من حرب مدمرة، والضفة الغربية تواجه تصاعدًا غير مسبوق في الاستيطان، ومنظمة التحرير تعيش أزمة تمثيل ودور. وفي ظل هذه البيئة، تصبح الأولوية الوطنية استعادة الوحدة الوطنية، لا فتح معركة جديدة حول الشرعيات.

لقد أثبتت التجربة الفلسطينية أن الانتخابات، عندما تُجرى في ظل الانقسام، تتحول من أداة لبناء الشرعية إلى سبب للصراع عليها، وهذا ما حدث بعد انتخابات عام 2006. كما أن الاحتلال، الذي يسيطر على الجغرافيا والمعابر والسجل السكاني، يستطيع تعطيل العملية الانتخابية أو توظيف نتائجها لفرض مزيد من الضغوط السياسية والأمنية. ولذلك، فإن أي انتخابات لا تستند إلى توافق وطني واسع ستظل فاقدة للحصانة السياسية والقانونية.

إن المعضلة الحقيقية ليست في صندوق الاقتراع، وإنما في غياب الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية. فالشرعية الوطنية لا تنتجها الانتخابات وحدها، بل ينتجها التوافق على المشروع الوطني، وعلى طبيعة النظام السياسي، وعلى توزيع المسؤولية وفق قواعد الشراكة والتعددية وسيادة الإرادة الشعبية.

ولهذا تبدو الدعوة إلى انتخابات تشريعية منفردة خروجًا على روح التوافقات الفلسطينية، وتجاوزًا للإجماع الذي تشكل حول ضرورة إعادة بناء البيت الفلسطيني على قاعدة المشاركة، لا الإقصاء، وعلى التوافق، لا الانفراد.

وإذا كان جوهر الديمقراطية هو الاحتكام إلى إرادة الشعب، فإن هذه الإرادة لا يمكن اختزالها في صناديق الاقتراع دون توفير بيئة سياسية وقانونية تضمن النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص. فالانتخابات هي نهاية مسار يبدأ بالمصالحة الوطنية، وإعادة بناء الثقة، وإقرار الضمانات الدستورية.

كما أن المشروعية الدستورية لا تنفصل عن المشروعية الوطنية، فالقوانين تفقد جزءًا كبيرًا من فاعليتها عندما تغيب عنها المظلة التوافقية. ولذلك، فإن أي انتخابات لا يسبقها حوار وطني شامل ستظل عرضة للطعن السياسي، حتى وإن استوفت شروطها القانونية.

وفي ظل الحرب المستمرة ومحاولات الاحتلال إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني، فإن الحكمة السياسية تقتضي تحصين الجبهة الداخلية، لا تعميق الانقسام. فالاحتلال يبقى المستفيد الأول من تشتت القرار الوطني؛ لأنه يضعف الموقف الفلسطيني ويمنحه فرصة أكبر لفرض الوقائع على الأرض.

ومن هنا، فإن الأولوية يجب أن تكون لحوار وطني شامل يفضي إلى اتفاق سياسي ملزم، يعيد بناء المؤسسات الفلسطينية، ويحدد خريطة طريق تشمل انتخابات المجلس التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني ضمن جدول زمني واحد، وتحت مظلة توافق وطني وضمانات سياسية وقانونية تحمي النتائج وتمنع تكرار إخفاقات الماضي.

إن القضية الفلسطينية تمر بواحدة من أخطر مراحلها التاريخية، وإعادة بناء النظام السياسي ليست قضية إجرائية، بل قضية أمن وطني ومستقبل مشروع تحرري. ولذلك، فإن أي خطوة لا تقوم على الشراكة الوطنية ووحدة القرار ستظل عاجزة عن إنتاج شرعية مستقرة أو بناء نظام سياسي قادر على مواجهة تحديات المرحلة.

وفي تقديري، فإن هذه الانتخابات تبدو أقرب إلى انتخابات صيغت على مقاس حركة فتح بقيادة الرئيس محمود عباس أكثر من كونها استحقاقًا وطنيًا توافقيًا يجسد الإرادة الفلسطينية الجامعة. وهذا ليس رفضًا للديمقراطية، بل دفاع عن معناها الحقيقي؛ لأن الانتخابات التي تُجرى خارج إطار الإجماع الوطني قد تتحول من وسيلة لإنهاء الانقسام إلى أداة لتكريسه، ومن مدخل لتجديد الشرعية إلى غطاء لإعادة إنتاج الانفراد بالقرار الوطني.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة" تعبر عن رأي أصحابها

"المدينة الخضراء" تثير قلق الغزيين..

نازحون: نريد العودة إلى بيوتنا لا إلى مدن بديلة

غزة/ رامي رمانة:

أثار الحديث المتداول عن مشروع إنشاء ما تُعرف بـ"المدينة الخضراء" في مدينة رفح، موجة واسعة من التساؤلات والقلق في أوساط المواطنين بقطاع غزة، مع غياب أي إعلان رسمي يوضح طبيعة المشروع، والجهة المشرفة عليه، والفئات المستفيدة منه، وآليات تنفيذه. وفي وقت يترقب فيه مئات آلاف النازحين انطلاق عملية إعادة الإعمار والعودة إلى منازلهم، يخشى كثيرون أن يتحول المشروع إلى بديل عن إعادة السكان إلى مناطقهم الأصلية، مؤكدين تمسكهم بحقهم في العودة إلى بيوتهم وإعادة إعمارها، لا الانتقال إلى تجمعات سكنية جديدة لا يعرفون تفاصيلها أو مستقبلها.

ولا تتوقف تساؤلات المواطنين عند طبيعة المشروع، بل تمتد إلى مصير العائلات التي قد يشملها، وما إذا كانت عملية الانتقال ستخضع لإجراءات أو ترتيبات خاصة، إضافة إلى مصير سكان المحافظات الأخرى، خصوصًا في شمال ووسط القطاع، حيث لا تزال آلاف المنازل بحاجة إلى إعادة إعمار أو ترميم.

ويرى متضررون أن الأولوية يجب أن تنصب على إعادة إعمار الأحياء المدمرة وتمكين السكان من العودة إلى مناطقهم، بدلًا من طرح مشروعات لا تزال تفاصيلها غير واضحة.

ويقول المواطن جمال السيد، من وسط قطاع غزة، إن منزله ومنزل شقيقه المتجاورين تعرضا لدمار شبه كامل خلال الحرب، وإنه ينتظر صرف التعويضات وإدخال مواد البناء حتى يتمكن من إعادة تشييد منزله.

ويضيف لصحيفة "فلسطين" أن ما يُتداول بشأن إقامة مشروع سكني في رفح ما زال يكتنفه الغموض، متسائلًا عن طبيعة المشروع، وآلية تنفيذه، ومدى تأثيره على حق المواطنين في إعادة بناء منازلهم في أماكن سكنهم الأصلية.

ويتابع: "لا نعرف حتى الآن كيف ستتم إعادة الإعمار؛ هل ستكون من خلال تعويضات مالية لأصحاب المنازل، أم ستتولى جهات أخرى تنفيذها؟ هذه أسئلة من حق المواطنين أن يجدوا لها إجابات واضحة."

ويؤكد السيد رفضه لأي حلول قد تؤدي إلى نقل السكان بعيدًا عن مناطقهم، قائلًا: "لن نقبل بأن نُجبر على ترك أحيائنا والانتقال إلى أماكن أخرى. مطلبنا واضح: العودة إلى بيوتنا وإعادة إعمارها."

ويشير إلى أنه، رغم النزوح المتكرر إلى جنوب القطاع، عاد للإقامة في منزله المتضرر بسبب ارتباطه بالمكان وجيرانه، مؤكدًا أن غالبية المتضررين يتطلعون إلى إنهاء معاناة النزوح عبر إعادة الإعمار لا من خلال حلول مؤقتة.

الخيام ليست بديلًا عن البيوت

من جانبه، يصف المسن أبو هشام الخالدي أوضاع النازحين في مراكز الإيواء بأنها "كارثية بكل معنى الكلمة"، مؤكدًا أن آلاف العائلات لا تزال تعيش داخل خيام تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة.

ويقول إن معاناة النازحين تتغير بتغير الفصول؛ ففي الشتاء تغرق الخيام بمياه الأمطار، وفي الصيف تتحول إلى أفران بفعل درجات الحرارة المرتفعة.

ويضيف: "كنا ننتظر الصيف هربًا من برد الشتاء، واليوم ننتظر الشتاء هربًا من حر الصيف. الخيام لم تعد صالحة للحياة."

ويلفت إلى أن ارتفاع درجات الحرارة تسبب في حالات إعياء وضربات شمس، وفاقم معاناة المرضى، رغم محاولات العائلات تغطية الخيام بالأقمشة والكراتين للتخفيف من الحر.

ويشدد على أن الحل لا يكمن في إطالة أمد الإيواء المؤقت، بل في تسريع إعادة الإعمار، وصرف التعويضات، وإدخال مواد البناء، وإنهاء معاناة مئات آلاف النازحين.

كما يشير إلى أن استمرار إغلاق المعابر زاد من معاناة الأسر، وأسهم في تفكك الكثير منها، حيث لا يزال أفراد من العائلة الواحدة عالقين بين داخل القطاع وخارجه.

الإعمار ضرورة لا خيار

من جهته، يؤكد خبير البنية التحتية والإسكان المهندس محمد العسكري أن قطاع غزة بحاجة إلى إطلاق عملية إعادة إعمار شاملة بصورة عاجلة، محذرًا من أن استمرار الاعتماد على الحلول المؤقتة سيؤدي إلى تعميق الأزمة الإنسانية.

ويقول لـ"فلسطين" إن أكثر من 450 ألف وحدة سكنية تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، فيما تضررت نحو 80% من البنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى تشريد مئات آلاف الأسر.

ويضيف أن أزمة الإيواء تُعد من أكبر التحديات، في ظل استمرار اعتماد أكثر من مليون نازح على الخيام ومراكز الإيواء، مؤكدًا أن هذا الواقع لا يمكن أن يستمر.

كما يحذر من أن أكثر من 60 مليون طن من الركام ما زالت تغطي مناطق واسعة من القطاع، ما يعيق حركة المواطنين ويؤخر إعادة الإعمار، فضلًا عن مخاطره البيئية والصحية.

ويشدد العسكري على ضرورة تبني خطة وطنية موحدة لإعادة إعمار غزة، رغم تعدد المبادرات الدولية، مؤكدًا أن الإعمار يجب ألا يقتصر على إعادة ما دمرته الحرب، بل أن يشكل فرصة لتطوير المدن وتحسين البنية التحتية وجودة الحياة.

ويدعو إلى الإسراع في إدخال المعدات الهندسية الثقيلة، ومواد البناء، والوحدات السكنية المؤقتة، إلى جانب ترميم المنازل والمرافق الصحية والتعليمية، مع إشراك الكفاءات الفلسطينية والبلديات والجامعات في قيادة عملية الإعمار.

وبين مخاوف السكان من الغموض الذي يحيط بالمشروعات المطروحة، وتمسكهم بحقهم في العودة إلى بيوتهم، يتفق المواطنون والخبراء على أن إعادة إعمار غزة، بما يحفظ حق الأهالي في السكن بمناطقهم الأصلية، تبقى الأولوية الأكثر إلحاحًا لإنهاء واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية التي خلفتها الحرب.

إعادة إعمار غزة و"المدينة الخضراء"

ما الذي يثير التساؤلات؟

تداول معلومات عن مشروع يُعرف بـ"المدينة الخضراء" في مدينة رفح.
غياب إعلان رسمي يوضح تفاصيل المشروع وآليات تنفيذه.
مخاوف من تأثيره على حق النازحين في العودة إلى مناطقهم الأصلية.

مطالب النازحين:

الإسراع في إعادة إعمار المنازل المدمرة.
صرف التعويضات للمتضررين.
إدخال مواد ومعدات البناء.
ضمان العودة إلى أماكن السكن الأصلية وعدم استبدالها بتجمعات سكنية جديدة.

حجم الدمار:

أكثر من 450 ألف وحدة سكنية تعرضت للدمار الكلي أو الجزئي.
تضرر نحو 80% من البنية التحتية في قطاع غزة.
أكثر من 60 مليون طن من الركام تعيق جهود إعادة الإعمار.

أزمة الإيواء:

أكثر من مليون نازح ما زالوا يعيشون في الخيام ومراكز الإيواء.
استمرار معاناة النازحين مع الحر الشديد صيفًا والأمطار شتاءً، إلى جانب تردي الأوضاع الصحية والاقتصادية.

أولويات إعادة الإعمار:

إزالة الركام وفتح الطرق.
إدخال المعدات الهندسية الثقيلة ومواد البناء.
ترميم وإعادة بناء المنازل.
إعادة تأهيل المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والكهرباء.
تنفيذ خطة وطنية موحدة بمشاركة المؤسسات والكوادر الفلسطينية.

الرسالة الأساسية:

يؤكد المواطنون والخبراء أن إعادة الإعمار يجب أن تضمن حق السكان في العودة إلى منازلهم ومناطقهم الأصلية، وألا تتحول الحلول المؤقتة إلى بديل دائم عن هذا الحق.

عاد المنتخب المصري إلى بلاده وسط استقبال جماهيري حاشد عقب مشاركته التاريخية في كأس العالم 2026، بعدما حقق إنجازًا غير مسبوق ببلوغ دور الـ16 للمرة الأولى في تاريخ الكرة المصرية، فيما واصل المدير الفني حسام مواقفه الداعمة لفلسطين برفع علمها بمجرد وصوله.

المنتخب المصري يحظى باستقبال حاشد بعد نتائجه المشرفة في كأس العالم

العلم الفلسطيني يزين استقبال منتخب مصر

القاهرة/ وكالات:

حظيت بعثة المنتخب المصري لكرة القدم باستقبال جماهيري جارف فور عودتها أمس، عبر مطار العلمين الدولي بالساحل الشمالي، محملة بإنجاز تاريخي غير مسبوق بعد نجاحها في بلوغ دور الستة عشر لنهائيات كأس العالم 2026 لأول مرة في تاريخ الكرة المصرية.

واحتشد الآلاف من عشاق ومحبي منتخب مصر خارج أسوار المطار، حاملين الأعلام واللافتات التي تُشيد بالأداء البطولي للاعبين، وكان من أبرزها عبارة "رجالة مصر شرفتونا"، إلى جانب رفع صور قائد الفريق النجم محمد صلاح مصحوبة بعبارات الشكر والتقدير. ورغم توديع المونديال عقب خسارة دراماتيكية ومثيرة للجدل التحكيمي أمام الأرجنتين (حاملة اللقب) بنتيجة 2-3، إلا أن الجماهير عبرت عن فخرها الشديد بالمستوى المشرف الذي قدمه المنتخب. ولم تغب اللمسة الإنسانية والوطنية عن المشهد؛ إذ تزينت ساحات الاستقبال بصور ضخمة للمدير الفني حسام حسن وهو متشح بالعلم الفلسطيني، في لفتة تقديرية من الجماهير لمواقفه القوية والمستمرة طوال البطولة، حيث حرص في أكثر من مناسبة على حمل العلم والطواف به في الملاعب والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني خلال المؤتمرات الصحفية.

ووثقت القنوات التلفزيونية ومنصات التواصل الاجتماعي لحظات وصول الطائرة، حيث استقل اللاعبون حافلة مكشوفة جابت شوارع مدينة العلمين الجديدة وسط قرع الطبول والأغاني الوطنية. وعمد نجوم المنتخب – ومن بينهم الحارس مصطفى شوبير واللاعبان مصطفى زيكو وأحمد سيد زيزو – على نشر مقاطع فيديو عبر حساباتهم الشخصية توثق تفاعلهم المباشر مع الهتافات الحماسية للجماهير.

وكان الاتحاد المصري لكرة القدم أعلن عن تجديد عقد التوأم حسام وإبراهيم حسن لقيادة المنتخب لفترة إضافية، وأشارت تقارير محلية إلى امتدادها حتى عام 2030، وذلك لمواصلة البناء على المشروع الفني الحالي.

يُذكر أن حسام حسن (59 عاماً) حقق إنجازاً شخصياً فريداً بكونه أول مصري يشارك في المونديال كلاعب ومدرب، مقدماً أرقاماً مميزة برفقة الفراعنة بلغت 20 انتصاراً خلال مسيرته التدريبية مع المنتخب، لتتجه الأنظار الآن نحو التحديات والبطولات القادمة بثقة وطموحات أكبر.

تضامن تاريخي

وخطف حسام حسن، الأضواء في بطولة كأس العالم 2026 ليس بأدائه الفني داخل المستطيل الأخضر فحسب، بل بموقف إنساني وسياسي أطلقه من قلب مدينة أتلانتا الأمريكية، مهاجما الصمت الدولي وازدواجية المعايير تجاه المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وانتقد مدرب مصر بشدة التناقض الصارخ بين التعاطف الواسع مع حقوق الحيوان في أوروبا وأمريكا، والتغافل الصادم عن مقتل آلاف المدنيين والأطفال والنساء في فلسطين، مؤكدا أن ما يحدث في قطاع غزة يمثل "عارا على العالم كله وأصحاب القرار".

وتحولت تصريحات حسام حسن إلى محط اهتمام واسع على منصات التواصل الاجتماعي، حيث سارع مغردون وناشطون مصريون وعرب إلى التفاعل معها.

ونال حسام حسن إشادة كبيرة في غزة بسبب مواقفه المشرفة، إذ نسجت صورة الوفاء على رمال بحرها وقدمت رسالة شكر له، في مبادرة لاقت أصداء إعلامية واسعة في الصحافة والمواقع الإلكترونية المصرية والعربية، لتعكس مدى التلاحم الوجداني بين الشعبين الشقيقين في أحلك الظروف.

عبارة "حسام حسن ضمير الإنسانية" زينت شاطئ غزة، وخطتها سواعد الشغوفين بالحرية لتؤكد أن الشعبين الفلسطيني والمصري تربطهما أواصر المشاعر والأخوة والتضامن التي لا تقبل الانكسار. هذه اللوحة الرملية لم تكن مجرد كلمات عابرة، بل كانت صرخة حب وتقدير من قلب الحصار والدمار إلى قلب النابض بالعروبة.

وأكد غسان محيسن، مدير العلاقات العامة في المجلس الأعلى للشباب والرياضة، أن فعالية الوفاء للكابتن حسام حسن تمثل مبادرة تقدير شعبية ورسمية لموقفه المميز والشجاع، الذي صدح به خلال أحداث مونديال 2026.

وأشار محيسن إلى أن حديث "العميد" المؤثر عن معاناة الشعب الفلسطيني، وما تعرض له آلاف الأطفال والنساء من قتل وتشريد على مدار الحرب، كان له بالغ الأثر في نفوس الغزيين.

واعتبر محيسن أن "تقديم القضية الفلسطينية في منبر رياضي عالمي بحجم المونديال يمثل رسال سياسية وإنسانية قوية ذات تأثير عابر للقارات، ودليل ذلك هو التداول الواسع والسريع لهذه التصريحات في معظم وسائل الإعلام والوكالات العالمية، مما أحرج الصمت الدولي".

> حسام حسن مدرب مصر واصل مواقفه المشرفة برفع علم فلسطين

> لجماهير المصرية احتفت بمنتخبها مصر رغم وداع كأس العالم

> منتخب مصر تأهل إلى دور الستة عشر في كأس العالم قبل الخروج على يد الارجنتين

> منتخب مصر تعرض لظلم تحكيمي خلال مباراة الأرجنتين

بطـــولة تنشيـطيـــة فـــي غـــزة

غزة/ مؤمن الكحلوت:

كشف اتحاد كرة القدم عن بدء الترتيبات، تحضيرًا لإطلاق بطولة تنشيطية لأندية قطاع غزة مطلع شهر سبتمبر المقبل.

وعقد اتحاد الكرة اجتماعًا له في مقر نادي اتحاد دير البلح وسط قطاع غزة، بحضور العضوين د. وجدي جودة، والمهندس محمد الأغا، وأمناء سر لجان (شؤون اللاعبين، والمسابقات، والحكام)، لمناقشة إطلاق المسابقات خلال الفترة المقبلة، بما يتناسب مع الواقع والإمكانات المتوفرة.

وقال جودة إن البطولة ستقام على الملاعب الصغيرة "الخماسية"، نظرًا لعدم توفر الملاعب الكبيرة أو حتى السباعية، مشيرًا إلى أنه تم تشكيل لجنة لدراسة الملاعب التي ستستضيف البطولة في مختلف المحافظات.

وأكد جودة لصحيفة "فلسطين" أنه سيتم مخاطبة 56 ناديًا للمشاركة في البطولة، مع منح فرصة المشاركة لجميع الأندية في مختلف الدرجات، بما فيها الأندية المجمدة، على أن يتم تقسيم الفرق حسب المحافظات؛ بحيث تلعب أندية محافظتي رفح وخانيونس مع بعضها، بينما تتنافس أندية المحافظة الوسطى على ملاعبها، وتخوض أندية محافظتي غزة والشمال مبارياتها على ملاعب مدينة غزة.

وأضاف: "سيتم تزويد الأندية بالمستلزمات الرياضية، وتوفير بدل مواصلات لها من قبل الاتحاد، لافتًا إلى أنه سيتم عقد اجتماع مع رؤساء ومندوبي الأندية خلال الشهر الحالي، لإطلاعهم على آخر المستجدات ومناقشة الخطوات المقبلة".

وأوضح جودة أن الاتحاد سيفتح باب القيد أمام الأندية لتسجيل لاعبين جدد، وفق الشروط المتعارف عليها، على أن يقدم كل نادٍ قائمته المكونة من 15 لاعبًا قبل انطلاق المسابقة.

وستنطلق البطولة بالتزامن مع الضفة الغربية والشتات، تحت اسم "بطولة 1000 شهيد"، تكريمًا لشهداء الحركة الرياضية الذين قضوا خلال الحرب على قطاع غزة.

وكان جبريل الرجوب، رئيس اتحاد كرة القدم، قد أعلن في وقت سابق عن عودة النشاط الرياضي بشكل تدريجي، وكشف عن استدانة الاتحاد مبلغ 5 ملايين شيكل من بنك فلسطين لتوفير الدعم اللازم للمسابقات، موضحًا أن البطولات لن تكون بنظام الصعود والهبوط، على أن يعود الدوري في الضفة الغربية بشكل رسمي في الموسم بعد القادم.

وتوقفت المسابقات الرياضية في فلسطين منذ 7 أكتوبر 2023، بسبب حرب الإبادة على قطاع غزة، التي تسببت في تدمير معظم الملاعب والمنشآت الرياضية، واستشهاد 1012 رياضيًا، إضافة إلى إصابة واعتقال الآلاف.

نصيحة مبابي لديمبيلي

بوسطن/ وكالات:

كشف عثمان ديمبيلي، جناح المنتخب الفرنسي ونادي باريس سان جيرمان، عن كواليس النصيحة الفنية التي قدمها له زميله وقائد "الديوك" كيليان مبابي، والتي أسفرت عن تسجيل الهدف الثاني في شباك المغرب، خلال مواجهة ربع نهائي كأس العالم 2026 على ملعب بوسطن، والتي انتهت بفوز فرنسا بهدفين نظيفين.

وأوضح ديمبيلي (29 عاماً) في تصريحاته لقناة "M6" الفرنسية، أن مبابي (27 عاماً) طلب منه قبل اللقطة الحفاظ على مركزه في العمق الهجومي لاستغلال التحولات المرتدة.

وتابع: "كيليان قام بانطلاقة رائعة سحبت المدافعين وخففت الضغط، مما منحني المساحة الكافية؛ وكان كل تركيزي منصباً على تسديد الكرة بدقة نحو المرمى". وأعرب النجم الفرنسي عن فخره الشديد ببلوغ الديوك المربع الذهبي للمونديال للمرة الثالثة على التوالي، واصفاً الإنجاز بالاستثنائي.

وتطرق ديمبيلي إلى دور القيادة الذي يلعبه داخل المجموعة قائلاً: "أنا مع المنتخب منذ 10 سنوات، وأعتبر نفسي من اللاعبين المخضرمين، لذا يتوجب علي تقديم دور مؤثر ومساعدة زملائي للحفاظ على أعلى درجات التركيز".

ويتطلع رفاق مبابي، تحت قيادة المدير الفني ديدييه ديشان، الذي س يغادر منصبه رسمياً عقب نهاية المونديال، إلى معانقة اللقب العالمي الثالث في تاريخ الكرة الفرنسية، وتعويض خيبة أمل نهائي مونديال قطر 2022.

ماني يعتزل دوليا

داكار/ وكالات:

أعلن النجم السنغالي ساديو ماني رسمياً اعتزاله اللعب دولياً وإنهاء مسيرته الحافلة مع منتخب بلاده "أسود التيرانغا"، عقب مشاركته الأخيرة في نهائيات كأس العالم 2026، ليسدل الستار على رحلة امتدت لأكثر من عشر سنوات تربع خلالها كأحد أبرز رموز الكرة الأفريقية والعالمية.

وأكد ماني، في بيان رسمي نقلته صحيفة "لو كوتيديان" السنغالية، أن قرار اعتزاله جاء بعد سنوات طويلة من التضحيات والعطاء المستمر بقميص بلاده، معرباً عن امتنانه العميق للجماهير السنغالية ومقدماً اعتذاره عن أي لحظات خيبة أمل مروا بها.

وكان ماني قد قاد جيل السنغال الذهبي لتحقيق الإنجاز الأبرز في تاريخ البلاد بالتتويج بلقب كأس أمم أفريقيا عام 2021، إلى جانب بصماته المؤثرة في المحافل العالمية، والتي كان آخرها الوصول مع المنتخب إلى دور الـ16 في مونديال 2026.

ورغم الفراغ الكبير الذي سيتركه برحيله، فتح ماني الباب أمام مرحلة جديدة لخدمة الكرة السنغالية من خارج الخطوط، مؤكداً رغبته في وضع خبرته الطويلة بتصرف الوطن، سواء عبر الانضمام للأجهزة الفنية أو الهياكل الإدارية مستقبلاً.

انتقادات تلاحق حكيمي وديباز

بوسطن/ وكالات:

واجه أشرف حكيمي، قائد المنتخب المغربي وظهير باريس سان جيرمان، ومعه النجم إبراهيم دياز، موجة عارمة من الانتقادات واللوم الجماهيري عبر منصات التواصل الاجتماعي، في أعقاب خروج "أسود الأطلس" من الدور ربع النهائي لمونديال 2026 بعد الخسارة أمام فرنسا بهدفين نظيفين.

وتذيل حكيمي تقييمات اللاعبين في ليلة الإقصاء بحسب موقع "سوفا سكور"، مما أشعل غضب المشجعين الذين وصفوا أداء الثنائي بـ "المتخاذل" مقارنة بما يقدمانه مع أنديتهما الأوروبية. ووجه صناع محتوى ومغردون انتقادات لاذعة لإصرار حكيمي على تنفيذ الكرات الثابتة وعجزه عن تقديم العرضيات المؤثرة، مما دفع بقطاع عريض من الجماهير للمطالبة الجادة بسحب شارة القيادة منه ومنحها للاعب يملك الروح والتوجيه الفعال في الأوقات الحرجة، مع مراجعة إشراك دياز بصفة أساسية مستقبلاً.

ورغم هذه العاصفة، ينتهي مشوار المغرب بعد بطولة مميزة نجح خلالها في تخطي دور المجموعات والوصول لربع النهائي، إلا أن سقف الطموحات العالي الذي خلّفه الإنجاز التاريخي بمونديال قطر 2022 جعل الشارع الرياضي لا يرضى بأقل من المربع الذهبي، مما يفسر حجم الإحباط السائد.

نيويورك/ وكالات؛

أظهرت دراسة موسعة قامت بها شبكة "أوبتا" للإحصاءات الرياضية تبايناً ملحوظاً في نسب الفوز بركلات الترجيح بين المسابقات القارية والمحلية، مؤكدة أن خيار التسديد أولاً أو ثانياً لا يمثل عاملاً حاسماً في هندسة الانتصار، بل يعتمد على صراع الأعصاب وجاهزية اللاعبين والحراس.

وفي لفتة طريفة، شهد المونديال حيرة مدافع كولومبيا دافينسون سانشيز عند فوزه بالقرعة، مما دفعه لاستدعاء حارسه كاميلو فارغاس للتشاور واختيار التسديد أولاً في خطوة تضرب بالإحصاءات السائدة عرض الحائط.

وتكشف بيانات "أوبتا" تاريخياً أن الكفة تنقسم بالتساوي تقريباً في بطولة كأس أوروبا (يورو) بنسبة 52% لصالح المسدد ثانياً مقابل 48% للمسدد أولاً من أصل 25 مباراة إقصائية.

وفي المقابل، يظهر دوري أبطال أوروبا تفوقاً كاسحاً للمسدد أولاً بنسبة 61.9%، وكان آخرها فوز باريس سان جيرمان على أرسنال في بودابست.

وعلى النقيض، ترجح كفة المسدد ثانياً في كأس الاتحاد الإنجليزي بنسبة 57.3% منذ موسم 2013-2014. أما كأس الرابطة الإنجليزية، التي تمثل المختبر الأكبر بـ 207 مواجهات صافية بعد إلغاء الأشواط الإضافية، فقد رصدت أدق نسبة للتكافؤ التام تاريخياً بواقع 50.2% للمسدد ثانياً مقابل 49.8% للمسدد أولاً.

جيسوس يقود البرتغال

لشبونة/ وكالات،:

أعلن الاتحاد البرتغالي لكرة القدم رسمياً تعيين المدرب المخضرم جورجي جيسوس مديراً فنياً جديداً للمنتخب الوطني خلفاً للإسباني روبرتو مارتينيز، وذلك عقب خروج الفريق المخيب من دور الـ16 لكأس العالم 2026 إثر الهزيمة بهدف نظيف أمام إسبانيا.

وجاء تعيين جيسوس، الذي قاد بنفيكا وسبورتينغ لشبونة سابقاً ورحل مؤخراً عن النصر السعودي متوجاً باللقب رفقة كريستيانو رونالدو، في وقت يكتنف الغموض مصير "الدون".

وأكد رونالدو (41 عاماً) أن هذه النسخة هي الأخيرة له في المونديال، لكنه لم يحسم قراره النهائي بشأن الاعتزال الدولي بعد. وحظي الخروج بصدى واسع في الصحافة البرتغالية؛ حيث عنونت صحيفة "ريكورد" بـ "انتهى الأمر"، مشيرة إلى أن الفريق افتقد الشجاعة والفاعلية الهجومية رغم مجاراته لإسبانيا، وتلقى ضربة قاضية بهدف ميكل ميرينو في الوقت المحتسب بدل الضائع.

وكانت البرتغال قد دخلت البطولة كأحد أبرز المرشحين بفضل خط وسط قوي يضم برونو فرناندیز وفيتينيا، إلا أن تعادلين في دور المجموعات وضعاها في مسار مبكر ومعقد أمام بطلة أوروبا إسبانيا، لينتهي الحلم المونديالي مبكراً ويبدأ عهد فني جديد تحت قيادة جيسوس.

مبابي الأسرع في المونديال

بوسطن/ وكالات:

لم تعد النجومية المطلقة للفرنسي كيليان مبابي تقتصر على حاسته التهديفية العالية داخل الشباك، بل امتدت لتشمل تفوقه البدني الخارق؛ حيث اصبح أسرع لاعب في بطولة كأس العالم 2026، مستعرضاً قدرات بدنية مذهلة في نسخة مونديالية حطمت كافة الأرقام القياسية.

ووفقاً لتقرير فني نشرته صحيفة "ماركا" الإسبانية، نجح النجم الفرنسي في تسجيل سرعة قصوى بلغت 37.6 كيلومتراً في الساعة، وهي الأعلى في البطولة حتى الآن.

هذا الرقم القياسي يضع مبابي في صدارة اللائحة المونديالية متفوقاً على السويدي أنتوني إيلانغا الذي جاء ثانياً بـ 37.2 كم/ساعة، والهولندي ميكي فان دي فين الثالث بـ 36.8 كم/ساعة، فيما حل الإكوادوري آلان ميندا رابعاً بسرعة 35.5 كم/ساعة.

ولم يكن رقم مبابي الظاهرة البدنية الوحيدة؛ إذ سجل البلجيكي يوري تيليمانس أكبر مسافة مقطوعة في المونديال بـ 61.8 كيلومتراً، وحقق مواطنه تيموثي كاستاني أعلى معدل في مباراة واحدة بـ 16.29 كيلومتراً، بينما امتلك السنغالي بابي غاي التسديدة الأقوى بسرعة 131.9 كم/ساعة.

إلى جانب سرعته، واصل مبابي توهجه الرقمي برفع رصيده التهديفي إلى 7 أهداف، متساوياً مع إيرلينغ هالاند، وخلف المتصدر ليونيل ميسي بـ 8 أهداف.

كما وقّع مهاجم ريال مدريد على الهدف رقم 150 في تاريخ مشاركات فرنسا المونديالية خلال مواجهة باراغواي، ورفع رصيده الشخصي إلى 11 هدفاً في الأدوار الإقصائية للمونديال.

نيويورك/ وكالات:

تلقى المنتخب الإنجليزي ضربة موجعة هددت تحضيراته لمواجهة منتخب النرويج في الأدوار الإقصائية لكأس العالم 2026، بعدما ضرب فيروس مفاجئ معسكر "الأسود الثلاثة" في نيويورك، مما أسفر عن اللاعب ديكلاين رايس إلى العزل الصحي الصارم لتفادي تفشي العدوى بين بقية عناصر الفريق.

وأثارت هذه التطورات الطبية المفاجئة حالة من القلق الشديد داخل الجهاز الفني لمنتخب إنجلترا، الذي يعاني أساساً من ضيق الوقت لتجهيز البدائل وتعديل خططه التكتيكية قبل اللقاء المصيري المرتقب أمام النرويج.

وجاء هذا العارض الصحي المقلق في توقيت حساس للغاية، ليحرم الفريق من استغلال دفعة المعنوية العالية التي اكتسبها اللاعبون عقب التأهل الأخير في ملعب "مكسيكو سيتي"، ويضع الطاقم الطبي في سباق مع الزمن لمحاصرة الفيروس وحماية سلامة بعثة الفريق قبل الاصطدام بكتيبة إيرلينغ هالاند.

وكان منتخب إنجلترا قد تأهل إلى دور الثمانية في بطولة كأس العالم بعد فوزه على نظيره المكسيكي على ملعب أزتيكا في مكسيكو سيتي بثلاثة أهداف مقابل هدفين.

ويأمل المنتخب الانجليزي بالذهاب بعيدا في البطولة على أمل التتويج للمرة الثانية في تاريخ البطولة بعدما حصد اللقب في عام 1966 حينما اقيمت البطولة على أرضه.

من أجل كيس طحين.. خرج عبد القادر ولم يعد

غزة/ مريم الشوبكي:

لم يكن عبد القادر عبد النبي يبحث عن أكثر من كيس طحين يسدّ به حاجة عائلته في الأيام الأولى للحرب على قطاع غزة. خرج الشاب، البالغ من العمر 19 عامًا، صباح الحادي والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول 2023، من مكان نزوح أسرته في منطقة بير النعجة شمال القطاع، متجهًا برفقة شاب آخر نحو منطقة محطة الخرندار، التي بدت آنذاك أكثر أمنًا نسبيًا.

لم يحمل معه هاتفًا محمولًا، ولم يصطحب بطاقة هويته، إذ كان يعتقد أن مهمته لن تستغرق سوى وقت قصير وسيعود سريعًا. لكنه لم يكن يعلم أن الحرب ستقطع طريق العودة، وأن ذلك الصباح سيكون آخر عهد لعائلته بصوته وملامحه.

منذ تلك اللحظة، تحوّل غياب عبد القادر إلى جرح مفتوح داخل عائلته، التي بدأت رحلة بحث طويلة بين المستشفيات ومراكز الإيواء وقوائم المفقودين، دون أن تصل إلى إجابة حاسمة؛ فلا جثمان يؤكد استشهاده، ولا معلومة تثبت أنه ما زال حيًا.

رحلة البحث عن أثر

كان عبدالله عبد النبي، ابن عم عبد القادر وأحد أقرب الأشخاص إليه، آخر من تابع تفاصيل خروجه في ذلك اليوم. وما تزال تفاصيل الساعات الأولى للاختفاء حاضرة في ذاكرته.

يقول عبدالله لصحيفة "فلسطين": "خرج عبد القادر برفقة شاب آخر بحثًا عن الطحين، ولم يكن أحد يتوقع أن تكون تلك آخر مرة نراه فيها".

في ذلك الوقت، لم تكن المنطقة التي توجه إليها الشابان تشهد مواجهات مباشرة، لكن الوضع تغيّر خلال ساعات قليلة، بعدما تحولت إلى ساحة عمليات عسكرية، تخللها قصف وإطلاق نار مكثف، ما جعل الوصول إليها أو الخروج منها أمرًا بالغ الصعوبة.

ويضيف: "بعد نحو أربع ساعات فقط أصبحت

المنطقة شديدة الخطورة، ودخلتها قوات الاحتلال، ولم يعد أحد قادرًا على الوصول إليها".

ولم يكن اختفاء عبد القادر وحده ما صعّب مهمة البحث، بل إن عدم حمله لأي وسيلة اتصال أو وثائق شخصية جعل الوصول إلى معلومات عنه أكثر تعقيدًا منذ البداية.

ويقول عبدالله: "لم يكن يحمل هاتفًا أو بطاقة هوية، خرج وهو يظن أنه سيعود سريعًا، لذلك لم يأخذ معه شيئًا".

بحث بين الركام والقبور

لم تتمكن العائلة من الوصول إلى المنطقة إلا بعد ثلاثة أيام، عندما تراجعت حدة الاشتباكات نسبيًا. وهناك بدأت رحلة البحث بين الركام والمواقع التي سقط فيها الشهداء، أملًا في العثور على أي دليل يقود إلى مصيره.

ويقول عبدالله: "بحثنا في كل مكان، ولم نجد أي أثر له؛ لا ملابس، ولا متعلقات، ولا أي شيء يدل على وجوده".

وخلال عمليات البحث، علمت العائلة أن المنطقة شهدت مجزرة خلّفت عددًا كبيرًا من الشهداء، ما دفعها إلى مراجعة أماكن دفن الضحايا والتدقيق في كل ما أمكن الوصول إليه.

ويضيف: "فتشنا بين الشهداء، وراجعنا أماكن الدفن، وحتى المواقع التي دُفن فيها الضحايا بشكل مؤقت، لكن عبد القادر لم يكن بينهم".

رواية الجريح الوحيد

الرواية الأخيرة عن عبد القادر وصلت إلى العائلة من الشاب الذي كان برفقته، بعدما أصيب خلال إطلاق النار، لكنه تمكن لاحقًا من نقل ما شاهده قبل أن يفقد أثر ابن عمه.

ويقول عبدالله: "أخبرنا أنه شاهد عبد القادر يُصاب، وحاول العودة إليه، لكنه تعرض هو أيضًا لإطلاق النار، ولم يتمكن من الوصول إليه مرة أخرى".

ومنذ ذلك اليوم، لم تتوقف العائلة عن البحث. راجعت المستشفيات، وتواصلت مع المؤسسات الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إضافة إلى الجهات المعنية بملفات المفقودين والمعتقلين، لكن دون الحصول على معلومة مؤكدة.

ويقول عبدالله: "تواصلنا مع كل الجهات، لكن لم يصلنا أي رد يؤكد أنه معتقل أو أنه استشهد".

انتظار بلا نهاية

رغم مرور ما يقارب عامين ونصف على اختفاء عبد القادر، لا تزال جميع الاحتمالات مفتوحة أمام عائلته، التي ترجّح احتمال اعتقاله خلال العملية العسكرية، خاصة بعد عدم العثور على جثمانه رغم عمليات البحث المتكررة.

ويقول عبدالله: "لو كان بين الشهداء لكنا عثرنا عليه بعد كل هذا البحث، لذلك يبقى احتمال اعتقاله قائمًا، لكنه يظل مجرد احتمال لا أكثر".

تحولت رحلة قصيرة بحثًا عن كيس طحين إلى قصة انتظار لا تنتهي. وبينما تتغير أسماء المفقودين وتتوالى أخبار الأسرى والإفراجات، يبقى اسم عبد القادر عبد النبي خارج القوائم، حاضرًا فقط في دعوات عائلته التي لا تطلب سوى معرفة الحقيقة.

ويختتم عبدالله حديثه لـ"فلسطين": "لا نريد أكثر من معرفة مصيره، سواء كان شهيدًا أو أسيرًا. أصعب ما يعيشه الإنسان أن يبقى منتظرًا دون أن يعرف الحقيقة".

د. إياد إبراهيم القرا

7 أكتوبر.. الكابوس الذي أعاد (إسرائيل) إلى هواجس العقد الثامن

لم يعد السابع من أكتوبر في (إسرائيل) مجرد تاريخ يُستحضر عند الحديث عن الإخفاق والفشل الأمني، بل أصبح عقدةً نفسية وسياسية وإستراتيجية تُلقي بظلالها على كل نقاش يتعلق بمستقبل الكيان.

ومع اقتراب استحقاق الانتخابات، يعود هذا اليوم إلى صدارة المشهد، لأن الإسرائيليين يدركون أن ما انهار في ذلك اليوم لم يكن السياج الأمني فحسب، بل إحدى أهم ركائز العقيدة الصهيونية: الاعتقاد بأن إسرائيل قادرة على ضمان أمنها وتفوقها إلى الأبد. لقد وصف قادة الاحتلال ما جرى بأنه أكبر فشل في تاريخ إسرائيل، لكن تأثيره تجاوز حدود المؤسسة العسكرية ليضرب فكرة الدولة ذاتها. فمنذ تأسيسها، قامت إسرائيل على معادلة بسيطة: التفوق العسكري يضمن البقاء. إلا أن ساعات قليلة في السابع من أكتوبر أثبتت أن امتلاك أحدث التكنولوجيا وأقوى أجهزة الاستخبارات لا يمنع انهيار منظومة الردع عندما تواجه اختبارًا حقيقيًا.

وهنا يصبح من المهم قراءة الحدث في سياق النقاش الإسرائيلي الداخلي الذي سبق السابع من أكتوبر بسنوات، وتحديدًا ما يتعلق بما يعرف بـ"لعنة العقد الثامن". فقد حذر عدد من المفكرين والباحثين الإسرائيليين من أن إسرائيل تدخل أخطر مراحلها التاريخية، وأن الانقسامات الداخلية قد تكون أخطر عليها من أي تهديد خارجي.

كان من أبرز هؤلاء المؤرخ الإسرائيلي أرنون سوفر، كأحد مهندسي الانفصال عن غزة عبر ترويجه لسياسة الفصل للحد من "الخطر الديموغرافي" المتمثل في ازدياد عدد الفلسطينيين، وهو صاحب مواقف وآراء متطرفة تجاههم، والذي حذّر مرارًا من أن إسرائيل تواجه تحديات وجودية مركبة، وأن استمرار الصراع الداخلي والتغيرات الديموغرافية وفقدان التماسك المجتمعي قد يهدد مستقبل المشروع الصهيوني نفسه. ولم يكن حديثه عن الخطر نابعًا فقط من البيئة الإقليمية، بل من هشاشة البنية الداخلية للدولة.

أما رئيس الوزراء السابق إيهود باراك، فقد كان أكثر صراحة عندما شبّه إسرائيل في أكثر من مناسبة بـ"الهيكل الثالث"، محذرًا من أن هذا الكيان قد لا يصمد إذا استمرت حالة الانقسام والاستقطاب الداخلي.

واستعاد باراك الرواية التاريخية التي تقول إن الكيانين اليهوديين السابقين سقطا بسبب الصراعات الداخلية قبل أن يسقطا بفعل الأعداء، معتبرًا أن الخطر الحقيقي على إسرائيل قد يأتي من داخلها أكثر مما يأتي من خارجها.

وفي السياق ذاته، برزت تحذيرات اللواء المتقاعد إسحاق بريك، الذي أمضى سنوات قبل السابع من أكتوبر وهو يهاجم أداء الجيش الإسرائيلي، محذرًا من تراجع جهوزيته، ومن حالة الغرور التي أصابت المؤسسة العسكرية. وقد أكد بريك مرارًا أن الجيش لم يعد مستعدًا لحرب متعددة الجبهات، وأن القيادة العسكرية تقدم صورة مضللة عن قدراتها الحقيقية.

وبعد السابع من أكتوبر، عاد كثيرون إلى كتاباته باعتبارها تنبؤًا مبكرًا بما جرى، بعدما أثبت الواقع أن الخلل كان أعمق بكثير مما اعترفت به المؤسسة العسكرية.

وجاء السابع من أكتوبر ليحوّل تلك التحذيرات النظرية إلى واقع عملي. ففكرة "العقد الثامن" لم تعد مجرد نقاش داخل مراكز الدراسات، بل أصبحت هاجسًا حاضرًا في الوعي الإسرائيلي. ولم يعد السؤال: كيف وقع السابع من أكتوبر؟ بل أصبح: هل كانت هذه بداية مرحلة تاريخية جديدة يدخل فيها المشروع الصهيوني طور التآكل الداخلي؟ من هنا يمكن فهم حجم الحرب التي شنتها إسرائيل بعد ذلك اليوم. فلم تكن حربًا للانتقام فقط، ولا لتحقيق أهداف عسكرية فحسب، بل كانت محاولة لاستعادة صورة الدولة التي لا تُهزم، ومحو آثار اليوم الذي كسر هيبة الجيش وأصاب المجتمع الإسرائيلي بصدمة غير مسبوقة. إلا أن استمرار الحرب، وتعثر تحقيق أهدافها، واتساع الانقسامات السياسية، وتصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، جعلت الكابوس يتعمق بدل أن يتلاشى.

ولعل تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن إسرائيل ما كانت لتصمد لولا الدعم الأمريكي، يعكس جانبًا آخر من الأزمة. فالدولة التي قدمت نفسها لعقود باعتبارها القوة الإقليمية المطلقة، باتت تُقدَّم حتى من أقرب حلفائها باعتبارها معتمدة بصورة جوهرية على المساندة الأمريكية، وهو ما يضيف بعدًا جديدًا للنقاش الإسرائيلي حول القدرة على الاستمرار. أخطر ما خلفه السابع من أكتوبر ليس حجم الخسائر العسكرية، بل انهيار اليقين الإسرائيلي.

فقد سقطت أسطورة الردع المطلق، وعادت أسئلة الوجود إلى الواجهة، وعادت معها المخاوف التي ظن قادة إسرائيل أنهم دفنوها منذ عقود.

ولهذا سيبقى السابع من أكتوبر حاضرًا في العقل الإسرائيلي، ليس لأنه يوم هجوم غير مسبوق فحسب، بل لأنه اليوم الذي أعاد المشروع الصهيوني إلى مواجهة السؤال الذي حاول الهروب منه طويلًا: هل تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان البقاء؟